الأمم المتحدة S/PV.5024

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٢٤**

الثلاثاء، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2004/669)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-46740 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/669)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وتيمور – ليشتي وماليزيا ونيوزيلندا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هادي العنابي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/669 التي تحتوي على تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. أعطيه الكلمة الآن.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض على مجلس الأمن التقرير المرحلي الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/669)، عن الفترة منذ تمديد ولاية البعثة لمرحلة توطيد بتاريخ ٢٠ أيار/مايو من هذا العام. لقد تم تقليص البعثة في أعقاب تعديل ولايتها. ولقد اضطلعت حكومة تيمور – ليشتي بمسؤولياتها عن الأمن الخارجي والداخلي منذ ٢٠ أيار/مايو. ويسرني أن أبلغ أنه باستثناء بضعة حوادث طفيفة وقعت فإن الحالة في تيمور – ليشتي ما برحت مستقرة وسليمة إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة في التقرير.

إن المظاهرة التي وقعت في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه قد أثارت بعض القلق. وفي حين أن الخطوات التصالحية التي اتخذها الرئيس كي رالا اكسنانا غوسمايو ورئيس الوزراء ماري الكاتيري مباشرة عقب الحادث قد ساعدت في نزع فتيل الحالة وهي دلالة على التوترات الضمنية في المجتمع التيموري. إذ أن المحاربين القدماء مع المقاتلين السابقين من بين المجموعات التي تشعر بالتهميش والإهمال. وينبغي اتخاذ

التدابير العلاجية اللازمة لتناول تلك الشواغل. وكان ذلك أيضا استنتاج الحوار الوطني الذي دام يوما بشأن الوحدة والسلام والتنمية والذي نظمه مكتب الرئيس أكسانانا غوسماو يوم السبت الماضي، ٢١ آب/أغسطس، بتشجيع من الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسجاوا وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويجري إحراز تقدم صوب وضع سياسة بشأن المحاربين القدامى. وينظر البرلمان الوطني حاليا في تقرير من لجان الرئيس المعنية بالمحاربين القدامى والمقاتلين السابقين. ومن الأساسي الإسراع بإصدار تشريع بشأن هذا الموضوع وباتخاذ إجراء لتنفيذ كل من التدابير القصيرة الأمد والمشاريع الطويلة الأمد للوفاء باحتياجاتهم المتعلقة بالاحترام والاعتراف بمكانتهم وأيضا النظر في شكاواهم. وستكون هناك حاجة للمساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذ المشاريع الملموسة من أجل معالجة أشد الحالات احتياجا وأجدرها بالمعالجة، بما في ذلك حالات من شاركوا في الكفاح من أجل نيل الاستقلال من البداية، وأيضا أراملهم ومن خلفوهم من يتامى. وقد حث الممثل الخاص للأمين العام جميع الأطراف، بما فيها مؤسسات الدولة التيمورية المعنية بالسيادة وجماعات المجتمع المدني، من قبيل رابطات المحاربين القدامى والمقاتلين السابقين، من أجل التوصل إلى توافق آراء وتقديم مشاريع عملية للشركاء في التنمية في أقرب وقت ممكن. وستظل البعثة تحتفظ باتصالات منتظمة ووثيقة بجميع المعنيين من أجل تسهيل جهودهم.

ويبعث نشوب القتال الأخير بين جماعات الفنون العسكرية على القلق، على الرغم من أنه لا يبدو وجود أية أدلة على دوافع سياسية وراء هذه الأحداث. وقد وقعت أربعة أحداث خطيرة في الأيام العشرة الأخيرة، من بيكويك وباكاو في الجزء الشرقي من البلد إلى إينارو وأرميرا في غرب البلد. وقد حثت البعثة الحكومة على وضع إطار قانوني لأنشطة تلك الجماعات وعلى توجيه طاقاتها إلى مساع بناءة بقدر أكبر. ومع ذلك، يظل كل من التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل من الأمور الأساسية في معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل.

وقد أبرزت تلك الأحداث أيضا الحاجة المستمرة إلى الترويج لثقافة الحوار السياسي. وما يثلج الصدر أن الحكومة قد استأنفت برنامجها للإدارة المفتوحة، الذي كان قد علق منذ بداية العام. وقد كان الحوار الوطني الذي عقد في ٢١ آب/أغسطس مثالا جيدا أيضا على التزام شعب تيمور – ليشتي وزعمائه بثقافة اتخاذ قرار بمشاركة واسعة النطاق، سعيا إلى حل جميع القضايا من خلال المناقشات والتوفيق وتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بوظيفة العملية الديمقراطية، فإن الإجراء السلس لتسجيل الناخبين لأول انتخابات في تيمور – ليشتي منذ الاستقلال تطور مشجع أيضا. فقد تم تسجيل قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ ناخب لانتخابات زعماء القرى والهيئات على مستوى القرية. ونشيد أيضا بالحكومة على اتخاذ خطوات صوب وضع الأطر القانونية والمؤسسية للمؤسسات الحكومية المهمة من خلال سن تشريعات رئيسية.

وقد أُصدر القانون الذي أنشئ بموجبه مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، المنصوص عليه في الدستور، في شهر أيار/مايو. ومع ذلك، فقد تأجل تعيين البرلمان الوطني لأمين المظالم نظرا إلى أنه لم يستطع أي من المرشحين الثلاثة الذين تقدموا الحصول على الأغلبية المطلوبة في أول عمليتي اقتراع عقدتا في ١٦ و ١٧ آب/أغسطس. وقد فتحت العملية مرة أخرى لتقديم ترشيحات، ومن المأمول فيه أن يتمكن البرلمان الوطني من اختيار مرشح بعد إعادة عقده بعد فترة الراحة وذلك في ١٥ أيلول/سبتمبر.

ومن شأن إنشاء مكتب أمين المظالم في الوقت الملائم أن يمكن البعثة من تقديم المساعدة في تطوره أثناء الأشهر المتبقية من ولايتها.

وبينما تحرز تيمور - ليشتي تقدما مطردا صوب تحقيق اكتفائها الذاتي، فستواصل بعض الوقت الاحتياج إلى مساعدة دولية على حد سواء من أجل تنفيذ التشريعات التي أصدرتها ومن أجل تعزيز فعالية المؤسسات الرئيسية للدولة والحكومة. وسيكون تدفق الدخل من موارد الطاقة عاملا رئيسيا. وفي ذلك السياق، فإن تقارير الاتفاق في الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين وزير الخارجية راموس - هورتا ووزير خارجية أستراليا السيد الكزاندر داونر على إطار المفاوضات مشجعة.

ومنذ آخر تقرير للأمين العام إلى مجلس الأمن، أحرز تقدم في استكمال ترسيم الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وقد تم الاتفاق إلى حد كبير على ٩٠ في المائة من الحدود، ومن المتوقع أن يتم الاتفاق على الصعيد السياسي بشأن الـ ١٠ في المائة المتبقية في الأسابيع المقبلة، كما أوضح وزير الخارجية السيد راموس - هورتا ووزير الخارجية الإندونيسي السيد ويرايودا في أعقاب آخر اجتماع لهما في ١٥ آب/أغسطس. ونأمل أن تنتهي هذه العملية على وجه السرعة.

وأود الآن أن أشير إلى التقدم المحرز في ثلاثة مجالات لبرامج ولاية البعثة. فيما يتعلق بالمستشارين المدنيين البالغ عددهم ٥٨ الذين سيتم توفيرهم لأهم المناصب في الإدارة العامة، فقد استكملت البعثة الآن عملية التوظيف بمشاركة الحكومة. وحتى الآن نُشر ٥١ من المستشارين البالغ عددهم ٥٨ مستشارا في الميدان، وسينشر أربعة مستشارون إضافيون في الشهر المقبل وينتظر من الحكومة اتخاذ قرار بشأن المناصب الثلاثة المتبقية.

وفيما يتعلق بالمناصب الـ ١٠٢ الحيوية - كما يشار إليها - والمنتظر تمويلها ثنائيا، فمن المؤسف أنه تم الحصول على موارد لنصف ذلك العدد. ولذلك سيكون دعم المجتمع الدولي لتلك المناصب حيويا. وفي مجمل الأمر، لا تزال الإدارة العامة تفتقر إلى الموظفين ذوي الخبرة والمؤهلين، وخاصة المدراء من المستوى المتوسط لإنجاز المهام الموضوعية والإشرافية. ويعرقل هذا أيضا تخويل السلطة للمستويات الملائمة ونزع الصبغة المركزية عن إدارات الخدمات العامة. ويتعين على الحكومة توظيف نظراء المستشارين في أقرب وقت ممكن إذا كان لهم الاستفادة من خبرة المستشارين ومهاراتهم في الأشهر المتبقية من ولاية البعثة.

وقد أبلغ المستشارون المدنيون بأهمية إعداد وتنفيذ استراتيجيات الخروج. وسيركزون على تنمية القدرة المؤسسية من خلال برامج تدريبية محددة الأهداف على نحو جيد وموضوعة في شكلها النهائي. وستظل رعاية ثقافة الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان من ضمن مهامهم.

ويواصل قطاع العدالة التأثر بالنقص في الموظفين المؤهلين والبنى التحتية المحدودة، مما أسهم بدوره في تكدس القضايا والاحتجاز بأوامر قبض انتهت صلاحيتها وانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم. وقد انخفض عدد المحتجزين بأوامر قبض انتهت صلاحيتها انخفاضا كبيرا بعد الاستعراض القضائي الذي أجراه رئيس محكمة الاستئناف بعد طلب من الممثل الخاص.

وتوفر البعثة أيضا ١٥ مستشارا لشغل المناصب الأكثر حيوية والبالغ عددها ٥٨ منصبا في قطاع العدالة، بمن في ذلك قضاة للمحاكم المحلية. ومما هو مأمول فيه أن يمكن تشغيل النظام بفضل مساعدتهم وإسهامات المانحين الثنائيين ووكالات أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أحرزت عملية متابعة الجرائم الجسيمة في ديلي تقدما في مقاضاة مقترفي الجرائم الجسيمة في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، فالعديد من الأشخاص الذين وجهت لهم لوائح اتهام لا يزالون خارج تيمور - ليشتي ولم يتم تقديمهم إلى العدالة. ومثلما يرد في التقرير الأخير للأمين العام، فقد لا تتمكن عملية متابعة الجرائم الجسيمة من الاستجابة للرغبات في تحقيق العدالة للمتضررين من أعمال العنف في عام ١٩٩٩ ضمن الإطار الزمني المحدود والموارد المحدودة التي لا تزال متاحة. ونحن نتطلع إلى المضي قدما بمناقشتنا مع مجلس الأمن بشأن الطريق المؤدي إلى معالجة هذه المسألة قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في أيار/مايو ٢٠٠٥.

واستمر عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من أجل تحويلها إلى قوة مهنية ومحايدة، وذلك من خلال الإشراف والرصد، مع العمل على التنسيق مع برامج المساعدة الأخرى، الثنائية منها والمتعددة الأطراف. وقد أعد عنصر الشرطة خطة لتطوير المهارات، وقد أعدت على أساس تقييم الاحتياجات في جميع النواحي التي تحتاج إليها. وينصب التركيز على التدريب، وقد تسلمت قوة الشرطة الوطنية مسؤولية أعمال الشرطة منذ ٢٠ أيار/مايو. وكان رد الشرطة الوطنية على أعمال العنف التي وقعت مؤخرا بين مجموعات الفنون العسكرية في أربع مناطق مختلفة من البلاد ردا مرضيا.

ومع ذلك، فإن قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ما انفكت تتصدى للمشاكل، كنقص المهارات المهنية، والمخالفات المسلكية. وقد تم اتخاذ تدابير تصحيحية، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. وبناء على اقتراح مقدم من بعثة الأمم المتحدة، فقد أنشأت الحكومة هيئة رفيعة المستوى مؤلفة من وزراء من أجل التحقيق في المزاعم المتعلقة بسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان للمتظاهرين والمتفرجين في ديلي في ٢٠ تموز/يوليه. إن اتخاذ تدابير سريعة ونموذجية بعد الإجراء الصحيح والتحقيق المثابر في الشكاوى من شأنه أن يساعد على تقوية معنويات قوة الشرطة وعلى تحسين صورتها.

وفي الوقت ذاته، أوحى رد وحدة التدخل السريع لمكافحة الشغب على المظاهرات، التي وقعت في ديلي في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، بأهمية تقديم المزيد من التدريب لهذه الوحدة على وجه الخصوص. وبعد وقوع هذه الحادثة، طلب رئيس الوزراء، السيد الختيري، رسميا من الممثل الخاص كفالة تقديم المزيد من الإرشاد لقوة الشرطة الوطنية، وخاصة في مجالات القيادة والتحكم، بغية التصدي للقصور الذي ظهر في تلك الحادثة.

إن التدريب في مجال حقوق الإنسان سيكون جزءا أساسيا من هذه العملية. وقد بدأ التدريب في ٩ آب/أغسطس، وذلك باشتراك مدربين وقادة على المستويين الرفيع والمتوسط في وحدة التدخل السريع لمكافحة الشغب، من أجل كفالة تطوير القدرات واستدامة عملية التدريب حتى بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويستمر عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة في تدريب وحدات خاصة أخرى تابعة للشرطة الوطنية. وقد بدأت في ٢١ حزيران/يونيه المرحلة الثانية لتدريب وحدة شرطة الاحتياط، وهي المعروفة رسميا بقوة الانتشار السريع. ويجري تدريب ٨٤ من ضباط الشرطة الوطنية من جانب مدربي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في دورة مدتها ٩ أسابيع. ومع أن فترة التدريب الرسمية لوحدة الاحتياط انتهت رسميا في ٢٣ آب/أغسطس، فمن المقدر أن هناك حاجة إلى ثلاثة أشهر إضافية على الأقل من التدريب المكثف والإشراف أثناء العمل.

ويسرني إبلاغكم أنه منذ تسلمت الحكومة المسؤولية عن الأمن الخارجي لتيمور – ليشتي، ساد السلم والهدوء حالة الأمن في المقاطعات الحدودية، وبصورة عامة في سائر أنحاء البلاد. وتنتشر غالبية أفراد العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة المخفضة في مقاطعات الحدود الغربية، في حين أن فصيلا واحدا من قوة الرد الدولية مرابط في ديلي. وكما هو وارد في تقرير الأمين العام (S/2004/669)، فإن العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة ما زال يعمل على تسهيل الاتصالات بين قوات الأمن التابعة لتيمور – ليشتي وإندونيسيا. ويواصل ضباط الارتباط العسكريون رصد التطورات الأمنية على طول الحدود. وقد تم التوقيع على ترتيبات الارتباط العسكري بين بعثة الأمم المتحدة وقوات الأمن الإندونيسية في ٢٤ حزيران/يونيه.

وقد قام العنصر العسكري للبعثة، كذلك، ببذل الجهود لتعزيز التعاون الوثيق فيما بين قوات الأمن الوطنية التيمورية. وعقدت اجتماعات منتظمة بين قوات الدفاع التيمورية وقوات الشرطة لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار في البلد. إن تطوير قوات الدفاع، التي ما انفكت تعاني من النقص في الأفراد ذوي الخبرات والمهارات، وفي التدريب المناسب والمعدات، وفي القدرات السوقية المحدودة للانتشار، سيستمر في الاعتماد على الدعم الخارجي من خلال تقديم المعدات والتدريب.

وختاما، دعوني أقول إنه مع إحراز تقدم في جميع مجالات ولاية بعثة الأمم المتحدة، فإنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وستبذل البعثة كل ما في استطاعتها لإنجاز ما يمكن إنجازه خلال الشهور المتبقية من ولايتها. وفي نفس الوقت، يتعين على تيمور – ليشتي أن تتعاون على نحو وثيق مع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين لتلبية احتياجاتها التي ستستمر بعد أيار/مايو ٢٠٠٥. وسيجري استعراض الحالة في وقت لاحق من هذا العام للتيقن من وجود إمكانية لتكييف حجم البعثة، وتشكيلها ومهماتها. وسيتم الاستعراض الذي سيجري في تشرين الأول/أكتوبر على أساس الحالة الأمنية السائدة ومدى التقدم نحو مشارف الاكتفاء الذاتي من جانب المؤسسات الرئيسية للدولة والحكومة في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود، أولا، أن أعبر عن شكري على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ آب/أغسطس (S/2004/669) حول تيمور – ليشتي، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد العنابي، عن آخر التطورات في ذلك البلد. وأود كذلك أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام وببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي، على العمل الذي أنجزاه خلال الشهور الأولى للولاية الجديدة، عملا بالقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

ومما يشجعنا أننا نعرف أنه على الرغم من القيود القائمة، فقد اتخذت خطوات ثابتة إلى الأمام في مرحلة التوطيد الحالية. ونرحب بشكل خاص بحقيقة أن الحكومة تسلمت رسميا المسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي للبلد، مصدرة جملة من القوانين الأساسية، ومتخذة خطوات على صعيد تسجيل البطاقات الانتخابية.

وفيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة، نود التأكيد على ثلاثة جوانب رئيسية. ففيما يخص العنصر الأول للبرنامج، نود الإشادة بالتحسينات التي أدخلت في قدرة وبنية الإدارة العامة. ولكننا نوافق، مع ذلك، على أنه فضلا عن وجود موظفي خدمة مدنية يستعدون لأداء أدوار قيادية، فلا بد من وجود أفراد ملائمين لشغل مناصب الإدارة على المستوى المتوسط. وما من شك أن بنية وتطوير الإدارة العامة

في تيمور – ليشتي ما زالا يشكلان تحديا هاما ويجب أخذه في الحسبان.

إن العمل الذي أنجزه المستشارون المدنيون في بعثة الأمم المتحدة في مجال الإرشاد والتدريب لموظفي الخدمة المدنية في تيمور – ليشتي ضروري. وأود التأكيد، على الرغم من القيود القائمة، على أن تيمور – ليشتي أمامها فرصة فريدة لتدريب موظفي الخدمة العامة، المتفانين في الخدمة، والذين يقدمون مثلا في الاستقامة والأمانة.

إننا نشاطر القلق بشأن التأخير الكبير الحاصل في إقامة العدالة وفي النواقص التي نلمسها في ميدان حقوق الإنسان من الناحية الإجرائية، ونوافق على الحاجة إلى بناء القدرات في هذا الميدان. وفي هذا السياق، نرحب بالتدابير التي اتخذها مجلس التنسيق للجهاز القضائي.

ونود التأكيد على أن وفدا من ممثلي البلدان من المجموعة الداعية المنتمية إلى مجتمع النظم الديمقراطية في أيار/مايو، مؤلف من شيلي، وجمهورية كوريا، والبرتغال، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى أستراليا، والرأس الأخضر، وإيطاليا، ونيوزيلندا، وإسرائيل، قام بزيارة لتيمور – ليشتي. وقام الوفد في تلك المناسبة بمقابلة السلطات العليا السياسية والقضائية والبرلمانية وكذلك المجتمع المدني. وزاروا أيضا بضع مدن من أجل تقييم الحاجات الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بإعادة البناء المؤسسي وحالة النظم القضائية والاجتماعية والانتخابية. وفي الوقت نفسه حدد الوفد هوية المجالات التي يمكن فيها لمجتمع النظم الديمقراطية، الذي يشرف شيلي حاليا أن ترأسه، أن يوفر التعاون والدعم. وفي أيلول/سبتمبر المقبل، خلال أسابيع قليلة ، ستصدر الولايات المتحدة والبرتغال تقرير متابعة لتلك الزيارة.

في مجال حقوق الإنسان نرحب بالمساعدة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية عن طريق وحدة الجرائم الخطيرة سعيا إلى تسليط الضوء على الجرائم المقترفة في سنة ١٩٩٩. ونود أيضا أن نؤكد على الاستراتيجية التي أُعدت للقيام، قبل أيار/مايو ٢٠٠٥، بمعالجة جميع مذكرات الاعتقال المصدرة ضد أشخاص متهمين لم تحل قضاياهم بعد على المحكمة. ويجب أن نبقي في الخاطر أن من المحتمل ألا يتم ذلك العمل في التاريخ المحدد وأنه ينبغي لنا لذلك أن نستبعد إمكانية اتخاذ تدابير إضافية في المستقبل إذا اقتضى الأمر.

وعلى نفس المنوال، نقدر على نحو خاص العمل الذي تقوم به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونتطلع قدما باهتمام إلى تقريرها الأخير وتوصياتها بشأن أنشطة إضافية ستصدرها اللجنة عند نهاية تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة.

فيما يتعلق بالبرنامج الثاني، نرحب على نحو خاص بالعمل الذي قامت به الشرطة الوطنية، كما أكد السيد العنابي. ونلاحظ أن أفرادها البالغ عددهم ٣ ٠٢٠ يؤدون فعلا عملهم في كل منطقة من مناطق البلد. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن من الضروري أن نواصل دعم تدريب أفراد وحدة دورية الحدود. وعلى الرغم من التقدم المنجز، نتفق على أن الشرطة الوطنية ينبغي أن تواصل تدريبها خصوصا فيما يتعلق بتحقيق قدر أكبر من المهنية والنجاعة والمسؤولية، مع وضع تأكيد قوي على احترام حقوق الإنسان. ونلاحظ أيضا العمل الذي قام به المكون السياسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في توفير تدريب وتعليم الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والإشراف عليها.

فيما يتعلق بالبرنامج الثالث، المتعلق بصيانة الأمن، نرحب بالهدوء المستتب في البلد. ولكن ينبغي لنا ألا نغض الطرف عن بعض مجالات زعزعة الاستقرار، من قبيل التهريب والاتجار غير القانوني واجتياز الحدود والمظاهرات

التي حدثت في ديلي، كما لاحظ السيد العنابي. وفي هذا الصدد نعتقد أن أحكام القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) يبدو لحد الآن مناسبا ومعقولا.

وأخيرا، ثمة تحد رئيسي آخر في الحصول على استقرار حقيقي في تيمور - ليشتي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية ليتسنى التغلب على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحسين رفاهة السكان وتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي الذي يرغب البلد فيه. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على برامج المساعدة التي تنفذها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وعدة بلدان. بيد أنه من الواضح لنا أن من الضروري تقديم مزيد من الدعم من المجتمع الدولي للقيام، في جملة أمور، بمعالجة نقص العمالة وانخفاض مستوى التنمية والفقر. وفي هذا الصدد نأمل في تحقيق قدر أكبر من التقدم في استغلال موارد البلد المعدنية. وبلدي يوفر يقينا التعاون في ذلك المجال في جملة مجالات.

ونرحب بالتعاون القائم بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونقر بالاستعداد الذي أظهر للتوصل إلى اتفاق على الحدود الإقليمية. وكما قال السيد العنابي فإننا أيضا نأمل في أن ترسم الحدود على نحو محدد قريبا، بالنظر إلى أن ذلك سيكون له أثر هام جدا في تحسين العلاقات الثنائية. ونأمل أيضا في مواصلة تحقيق التقدم في مجالات هامة أخرى تهم العلاقات الثنائية. ونأمل على نحو خاص في أن المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المقترفة في سنة ١٩٩٩ سيساءلون عن أعمالهم.

وأخيرا، نود أيضا أن نثني على العمل القيم الذي قامت به أطراف فاعلة ومتبرعة إقليمية ودولية أخرى. وشيلي، التي وقفت إلى جانب تيمور - ليشتي من البداية والتي أسهمت بقوات في المراحل الأولى، تأمل في أن يصبح هذا البلد الفتي طرازا دوليا للنجاح والأمل.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر مساعد الأمين العام السيد هادي العنابي على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2004/669) وعلى استكمال المعلومات للمجلس عن الحالة في تيمور - ليشتي.

لقد حققت تيمور - ليشتي تقدما كبيرا منذ نيلها الاستقلال قبل سنتين. ونثني على حكومة تيمور - ليشتي على المنجزات التي حققتها على الرغم من الظروف الصعبة. ونقدر أيضا جهود القيادة التيمورية الرامية إلى النهوض بالمصالحة الوطنية وإلى التئام جراح الماضي العميقة الداخلية والخارجية.

وتؤيد باكستان جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لتعزيز السلام والمساعدة في التطوير المؤسسي في تيمور - ليشتي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في مجالات البرامج الثلاثة حيث تشمل ولايتها تقديم الدعم للحكومة - أقصد، أولا، الإدارة العامة والنظام القضائي، وأيضا العدالة في مجال الجرائم الخطيرة؛ وثانيا، تطوير إنفاذ القانون؛ وثالثا، الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي. هذه مهام حرجة في تقديم المساعدة للبلد في هذه الفترة الحاسمة من بناء المؤسسات. بيد أننا نتفق مع الملاحظة التي وردت في تقرير الأمين العام، وهي

> ”إن البعثة ليس في مقدرتها سوى تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا لا غير، إذ تعد الجهود التكميلية الثنائية الرامية إلى تعزيز الإدارة العامة ووكالات إنفاذ القانون والقوات المسلحة التيمورية أمرا أساسيا بالنسبة للنظراء التيموريين من أجل توفير القدرات اللازمة على نحو منتظم ومستدام“. (الفقرة ٤٦، S/2004/669)

وتعتقد باكستان أن الدعم المستمر لجيران تيمور – ليشتي حيوي في ذلك السياق. أن إقامة علاقات وثيقة وودية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا ذات أهمية حيوية طبعا وهي تقع في نطاق المصلحة الكبرى للبلدين. ونرحب بجهود الطرفين لتحسين علاقاتهما الثنائية. وندعوهما إلى مواصلة العمل بصورة بناءة من أجل حل مشاكلهما العالقة، وعلى نحو خاص رسم الحدود وإدارة شؤون حدودهما البرية المشتركة. ونأمل في أن يستطيع أيضا جيران تيمور – ليشتي الآخرون حل قضاياهم الثنائية مع هذا البلد الناشئ، لتمكينه من تحقيق مكانه الاقتصادي الحقيقي. وفي هذا السياق نولي أهمية كبيرة للوضع المبكر للمسات الأخيرة على رسم الحدود البحرية بين تيمور – ليشتي واستراليا وعلى تقاسم البترول وموارد الغاز الطبيعي في المنطقة، وهي موارد تحتاج تيمور – ليشتي إليها حاجة ماسة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الفورية وذات الأمد الطويل.

ختاما، أود أن أشاطر التفاؤل المعرب عنه في تقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي على الطريق المدعو الاكتفاء الذاتي.

ولكن، وكما يذكر التقرير،

”من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه خلال الأشهر المتبقية لولاية البعثة، وسيتوقف إحراز التقدم على الجهود المشتركة التي تبذلها تيمور – ليشتي والبعثة والمجتمع الدولي“. (S/2004/669، الفقرة ٤٣).

ولا يجوز في رأينا اعتبار الاستقرار على الأمد الطويل والاكتفاء الذاتي في تيمور – ليشتي من المسلمات. فبدون مساعدة دولية ضرورية ومستدامة من المجتمع الدولي قد يتعرض كل ما تحقق من مكاسب في تيمور – ليشتي إلى خطر التداعي. ولتيسير الانتقال من صنع السلام إلى بناء السلام من المهم، في رأينا، في هذه المرحلة أن يكون لجميع هيئات الأمم المتحدة وعناصر المجتمع الدولي الأخرى دور مناسب – بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني – في مساعدة تيمور – ليشتي.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن ندرس إمكانية إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للتنسيق والإشراف على الدعم الدولي المقدم لتيمور الشرقية. وعلى الأقل، يجب أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة إنشاء آلية مشابهة للآليات التي أنشئت من أجل غينيا – بيساو وبوروندي لهذا الغرض.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بآخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) ونشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي على عرضه. كما نشيد بعمل الممثل الخاص الجديد للأمين العام للبعثة، سوكيهيرو هاسيغاوا والتقدم الذي أحرزته البعثة في مساعدة حكومة تيمور الشرقية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وعلى وجه التحديد نلاحظ بارتياح سن التشريعات الأساسية لإنشاء أطر قانونية ومؤسسية في تيمور الشرقية، والتقدم المحرز في تسجيل الناخبين وإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة.

وبينما نشيد بالتقدم الذي أحرزته تيمور الشرقية حكومة وشعبا في تطوير إدارة مدنية، فإن قدرة إدارة تيمور الشرقية لا تزال محدودة. ومن الحيوي أن يقوم مستشارو البعثة بنقل المهارات إلى نظرائهم التيموريين الشرقيين قبل أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن تعين حكومة تيمور الشرقية مدراء مدنيين خاصة في وزارة الخزانة وسلطة الأعمال المصرفية والمدفوعات، في أنسب وقت

ممكن. وعلى الحكومة أيضا أن تعمل في سن القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة لتوجيه الإدارة.

يذكر الأمين العام في تقريره أن قطاع العدالة ما انفك يواجه نقصا في الموظفين المؤهلين ومحدودية في الهياكل الأساسية. ونثني على عمل البعثة في المساعدة لإنشاء مركز للتدريب القضائي سيسهم في تنمية الموارد البشرية الضرورية لهيئة قضائية فعالة.

وفي مجال الجرائم الجسيمة نبقى نشعر بالقلق من عدد الأفراد الموجهة إليهم لوائح اتهام – ٢٧٩ متهما – يفترض أنهم خارج تيمور الشرقية وبعيدا عن أن تطالهم يد وحدة الجرائم الجسيمة. وكما شددت أمام المجلس في شباط/فبراير الماضي، إن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية في ١٩٩٩ لن تنسى، وإن عملية المحاسبة عن تلك الفظائع ستحقق العدالة.

والأحكام الصادرة مؤخرا عن محكمة استئناف إندونيسية، بإلغاء أربعة أحكام تجريم صادرة عن محكمة حقوق الإنسان المخصصة، لئن كانت تقع خارج نطاق ولاية البعثة، فإنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المسألة الأكبر، مسألة المحاسبة عن الجرائم. إن أحكام المحكمة المخصصة وكامل عملية المحاكمة كانت كلها تشوبها شوائب و لم تفلح في تقديم سجل كامل موثوق به للإساءات التي وقعت في تيمور الشرقية في ١٩٩٩. ومما يكتسي أهمية حاسمة لتنمية المؤسسات الديمقراطية سواء في إندونيسيا أو تيمور الشرقية أن يتوفر مستوى معين من الخضوع للمحاسبة عن فظائع ١٩٩٩. ونظرا لمحدودية الولاية القضائية لوحدة الجرائم الجسيمة وفشل عملية المحكمة الإندونيسية المخصصة، ربما يتطلب الأمر تدابير علاجية إضافية لتحقيق العدالة. ونؤمن بأن تشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، تتألف من خبراء دوليين، يجب النظر فيه بجدية كأحد الخيارات للمحاسبة عن الجرائم.

أخيرا، تشجعنا عندما سمعنا أن البيئة الأمنية في تيمور الشرقية تظل مستقرة، وأن البعثة يجب أن تواصل تدريباتها مع شرطة وجيش تيمور الشرقية بغية تطوير قدرة التيموريين في القطاع الأمني. وإن البعثة ستنقل المسؤولية عن جميع جوانب الأمن إلى التيموريين في أيار/مايو ٢٠٠٥، وبالتالي يجب أن تحصل قوات الدفاع الوطنية التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية على مزيد من التدريب حتى يتسنى لها مواجهة كل التهديدات الأمنية بفعالية. وإننا نقدر المساعدة الثنائية المقدمة من المملكة المتحدة وأستراليا في هذا الصدد وأيضا العمل الشاق الذي اضطلع به زميلنا هنا من تيمور الشرقية الذي يؤدي مهمة رائعة في تمثيل مصالح بلده.

السيد عبد الله با علي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في تيمور – ليشتي. وإن وفدي يرحب بالتقدم الباهر الذي أحرزه في الأشهر الأخيرة الشعب التيموري وحكومته بمؤازرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). لقد تحققت إنجازات تبعث على الاطمئنان في التمهيد للانتخابات المحلية المقبلة، فضلا عن تطوير نظامي إقامة العدل العام وإنفاذ القانون.

إن التطورات المحققة في مجال الأمن، لا سيما اعتماد القوانين الأساسية في قطاعي الشرطة والدفاع، تطورات إيجابية للغاية. وإن السلطات المحلية تؤدي واجباتها بصورة لائقة وإن التقرير إيجابي للغاية في ذلك المجال. إننا على ثقة بأن تيمور – ليشتي ستواصل تطوير قدراتها وستكون في القريب العاجل، بدعم من المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن.

لقد ظلت الصعوبات المالية في الأشهر الأخيرة تعيق تعمير الهياكل الأساسية، فضلا عن الأعمال التحضيرية للانتخابات، وخارج العاصمة على وجه التحديد، حيث ما زالت قدرة المناطق في ميدان الإدارة والنظام القضائي بطيئة. وإذا أريد حقا تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة، فإن حكومة تيمور – ليشتي وشعبها يجب أن يضاعفا جهودهما. وإن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي والمانحين سيبقى حاسم الأهمية في ذلك الصدد.

ومن سوء الحظ أن مستوى الدخل المنخفض للبلد والفقر فيه ما زالا يعرضان للخطر جهود تعمير وتنمية تيمور – ليشتي. وإن الدخل المتوقع من مشاريع استكشاف النفط والغاز في بحر تيمور لم يتحقق للأسف، وإن إحراز التقدم في هذا المجال جوهري بصورة مطلقة إذا أريد للبلد أن يستغل كامل طاقاته الاقتصادية الكامنة. وفي هذا الصدد يحدونا الأمل أن يتم قريبا إبرام الاتفاق بين استراليا وتيمور – ليشتي على تنمية الموارد المعدنية في بحر تيمور – مما سيخدم مصالح البلدين.

ونرحب أيضا بالتحسن المستمر في العلاقات بين حكومتي تيمور – ليشتي وإندونيسيا، ونحن على اقتناع بأن البلدين سيواصلان العمل جنبا إلى جنب لحسم المسائل المعلقة، مثل ترسيم الحدود المشتركة وإدارتها، فضلا عن تعزيز التعاون المتبادل بينهما بقدر أكبر.

إن النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتيمور – ليشتي عن طريق المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف سيساعد بقدر كبير على إرساء أسس استقرار البلد على الأمد البعيد. لذلك يصبح من واجب المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدات كبيرة لتنمية تيمور – ليشتي وأن يشارك في تعميرها الاقتصادي. ونثق بأن الشعب التيموري سيواصل إحراز النجاح في إقدامه على بناء اقتصاد بلده وتأمين استعادته عافيته.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على عرضه الموضوعي المستفيض لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويرحب وفدي بالتقرير ويشاطر الأمين العام تقييماته فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تيمور – ليشتي صوب الاكتفاء الذاتي، فضلا عن ملاحظاته حول التحديات الكبيرة التي ما زال يتعين التغلب عليها من قبل الحكومة التيمورية نفسها والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) في وفائها بأدوارها والارتقاء إلى مستوى التوقعات منها.

إنه تقرير منتصف المدة، ويرى وفد بلادي أن لدينا سببا وجيها للاعتقاد بأن إكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في تيمور – ليشتي سيتم بشكل سلس. ويسعدنا أن نقر بأن هناك تحسنا عاما في استقرار هذا البلد وعلى الصعيد الأمني، رغم أن هناك حالات التهريب والاتجار غير المشروع وعبور الحدود بشكل غير مشروع ما تزال تدعو إلى القلق.

ونرحب بالخطوات الكبيرة المحرزة فيما يتعلق بإجراء أول انتخابات في هذا البلد منذ استقلاله. وقد تم أيضا إحراز تقدم في مجالي الإدارة العامة وإنفاذ القانون. ونحن مقتنعون أنه من خلال الدعم المناسب من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ولا سيما العنصر المدني، سيكون من الممكن تحقيق كثير من النتائج الإيجابية قبل أيار/مايو ٢٠٠٥.

ومع ذلك، واتساقا مع رأي الأمين العام، هناك مجموعة من المسائل التي ما تزال معلقة والتي ينبغي معالجتها. فما زال البلد يعتمد على المساعدة الدولية لتحقيق أهدافه

الإنمائية. وبالتالي، فإن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، ولا سيما من جانب المنظمات الدولية المالية، سيكون حيويا بالنسبة لمستقبل تيمور – ليشتي. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الدعم بتعاون كامل بين السلطات التيمورية والمؤسسات، من جهة، وشركائها الدوليين كافة، من جهة أخرى.

ويسعدني أن أحيط علما أيضا بإشارة الأمين العام إلى العلاقة بين قدرة تيمور – ليشتي ذاتها على توليد دخل وطني كاف وتطوير المؤسسات الوطنية المستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن البرازيل يحدوها الأمل في أن المفاوضات الثنائية بين أستراليا وتيمور – ليشتي بشأن الحدود البحرية، فضلا عن المفاوضات مع إندونيسيا فيما يتعلق بالحدود البرية، يمكن صياغتها في شكلها النهائي، من أجل مساعدة حكومة تيمور – ليشتي بأقصى فعالية، لتحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية.

وبالنسبة لمكافحة الإفلات من العقاب، نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم، ولا سيما على الصعيدين الدبلوماسي والمالي، لتحسين النظام القضائي في تيمور – ليشتي، فضلا عن تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونعتبر أنها جزء أساسي من عملية تعزيز الديمقراطية. وإن الحاجة إلى التطرق لكل حالة من حالات الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان لا ينبغي أن تقتصر على الجهود، التي نثني عليها مع ذلك، المبذولة لمعاقبة الذين ارتكبوا أكثر الجرائم خطورة في عام ١٩٩٩.

وينبغي معاقبة جميع مرتكبي جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت خطيرة أو بسيطة، ولا سيما في دولة جديدة مثل تيمور – ليشتي. وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة لكي يدعو الأطراف المعنية كافة، داخل وخارج تيمور – ليشتي، ومجتمع المانحين والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحكومتي ديلي وجاكارتا، إلى بذل جميع الجهود الممكنة من أجل إنشاء ثقافة احترام حقوق الإنسان في هذه الأمة الجديدة، بما يوفر أساسا صلبا من أجل إقامة دولة ديمقراطية، ويسرّع بعملية التنمية في هذا البلد.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد العنابي لعرضه تقرير الأمين العام (S/2004/669) وعرضه المفيد جدا للوضع القائم في تيمور – ليشتي. ونشارك الآخرين في تقديم التحية للممثل الخاص للأمين العام على عمله، كما نحيي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على عملها. ونوجه التهانئ أيضا إلى حكومة وشعب تيمور – ليشتي على التقدم المحرز والمتميز في كثير من النواحي الذي تحقق في الأشهر القليلة الماضية. وقد لاحظنا باهتمام التدابير المتخذة لتمكين حكومة تيمور – ليشتي من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الأمن. وقد أحطنا علما أيضا بالتقدم المحرز على الصعيد التشريعي في مجالي الإدارة وإقامة العدالة. وعلى غرار الوفود الأخرى أيضا، فقد تتبعنا التدابير المتخذة للإعداد لإجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد. فعلى سبيل المثال، يسعدنا الشروع في عملية تسجيل الناخبين.

وفي مجالات أخرى هناك أيضا تقدم كبير، مثل تطوير العلاقات بين تيمور – ليشتي وجيرانها. وفي ذلك الصدد، ننضم أيضا إلى الآخرين في استرعاء الانتباه إلى أهمية الإسراع بإبرام اتفاقات بشأن الحدود البحرية مع أستراليا والحدود البرية مع إندونيسيا، لأنهما مجالان يحكمان إلى حد بعيد مسألة التنمية الاقتصادية في هذا البلد.

ونعرب عن سرورنا بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ونؤيد الملاحظات

التي قدّمها الأمين العام في تقريره والمقترحات التي تقدّم بها ممثل شيلي في مطلع هذه الجلسة.

وإذا نظرنا إلى المستقبل فإننا نعي تماما أنه ما يزال هنالك الكثير. وهناك موضوعان أود أن أسترعي انتباه المجلس إليهما. أولا، هناك موضوع تطرق له البعض يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب. وأود أن أؤيّد تعليقات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص بعض أحكام المحاكم الصادرة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩. وأتوجه إلى السيد العنابي لأسأله عما إذا كانت هناك خطوات إضافية يمكن اتخاذها من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد، وما هي تلك الخطوات.

مسألة أخرى أسترعي الانتباه إليها تتعلق بالإعداد للمساهمة التي سيتقدم بها المجتمع الدولي والتي ينبغي أن تستمر عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. من الواضح بالفعل أنه ينبغي إنشاء هياكل تسمح بمواصلة تقديم الدعم للجهود المبذولة من جانب التيموريين أنفسهم لتطوير بلادهم. وقد تقدم ممثل باكستان بعدة أفكار في هذا الصدد. ويرى وفد بلادي أنه من الأهمية بالنسبة لنا جميعا أن نفكر معا لتوخي الاتجاه الذي أشار إليه.

السيد كينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين تقدموا بالشكر للأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته التي وافانا بها هذا الصباح، وأتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2004/669)، الذي استكمل لنا، بشكل مفيد للغاية، معلوماتنا عن التقدم المحرز في إتمام ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وتؤيد المملكة المتحدة البيان الذي سيدلي به ممثل هولندا بعد فترة وجيزة باسم الاتحاد الأوروبي.

كما فعل آخرون، نحن بدورنا يسرنا أن نرحب بالتقدم الهام المحرز في عدد من المجالات الهامة. ونثني على العمل الذي اضطلعت به حكومة تيمور – ليشتي وعلى الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وبالطبع جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونرحب، بوجه خاص، بالدعم المقدم للتدابير الجديدة الضرورية للتعامل مع المشاكل التي تحيط بقطاع العدالة، بما في ذلك إنشاء مركز تدريب قانوني. ونرحب أيضا بالدعم المقدم لقوات الشرطة التيمورية بعد توليها كامل مسؤولياتها في ٢٠ أيار/مايو، بما في ذلك إعداد خطة لتطوير المهارات. ونشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على جهودها في تنسيق مساعدتها للشرطة التيمورية مع البرامج الثنائية الأخرى لتقديم المساعدة من قبيل المملكة المتحدة والبرنامج الاسترالي لتدريب الشرطة مثلا.

ونرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه وحدة الجرائم الجسيمة فضلا عن عمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة بشأن وضع توصيات للسياسات والبرامج. وإذ قيل ذلك – وكما لوحظ في تقرير الأمين العام – هناك حاجة إلى القيام بالمزيد في عدد من المجالات. ونود بشكل خاص أن نشهد إحراز المزيد من التقدم خلال الأشهر القليلة المقبلة في تطوير المزيد من القدرات والهياكل في الإدارة العامة وأيضا في تطوير المزيد من تطوير قدرات القوات المسلحة.

ومرة أخرى، كما يلاحظ الأمين العام، فإن التعاون التام للدول الأعضاء يبقى أمرا هاما. ومثل الآخرين، فإننا نشعر بخيبة الأمل حيال الإبطال الذي جرى مؤخرا لقرارات إدانة صدرت عن المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في إندونيسيا بجاكارتا وحيال فشل عملية المحكمة المخصصة في تحقيق العدالة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الأمين العام لتصميم آلية لضمان المساءلة عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها

تيمور – ليشتي وإندونيسيا نحو التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البرية، ويحدونا الأمل في أن يحرز تقدم مبكر في استكمال الترتيبات لإدارة المنطقة الحدودية.

ونرحب بخطط بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمساعدة تيمور – ليشتي على تسوية المسائل الناشئة بينما تمضي تيمور – ليشتي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبذلك المساعدة في ضمان إنهاء سلس لتجديد البعثة. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع إلى استعراض البعثة في وقت لاحق هذا العام وإلى مناقشة التغييرات الممكنة في تحديد مهام ومسؤوليات البعثة في المستقبل بينما تتطور الاحتياجات والأولويات.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية لمناقشة التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/669) المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣(٢٠٠٤). ومن المهم والمواتي أن نجري المزيد من المناقشات المفتوحة في هذه المرحلة من تطور تيمور – ليشتي ورحلتها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، عندما تصبح المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، جوهرية أكثر من أي وقت مضى. كما أننا نشعر بالامتنان للأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية، ونغتنم هذه الفرصة لنعترف بإسهامات الممثل الخاص السابق للأمين العام شارما والممثل الخاص الجديد هاستيغاوا في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وجدير بالذكر أن بعض المناصب الأساسية في الإدارة العامة لتيمور – ليشتي قد سلمت إلى مواطنين تيموريين. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أيضا التقييم الشامل الذي مفاده أن الإدارة العامة ما زالت تفتقر إلى الموظفين ذوي الخبرة والمهارة في مجالات التخطيط الاقتصادي والمالية والعدالة والبنية التحتية. ونؤيد نداء الأمين العام بتقديم دعم خارجي في تلك المجالات. وذلك أمر هام بشكل خاص في قطاع العدالة، حيث يشكل تطوير نظام عصري للعدالة يتسم بالمساواة أمرا جوهريا. ويتوقف الحكم الطويل الأجل لتيمور – ليشتي على مدى قوة بناء قواعد المؤسسات الإدارية.

وفيما يتعلق بالعدالة في مجال الجرائم الجسيمة، فإن وفدي ينتظر التقرير النهائي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونشير إلى ملاحظة الأمين العام أن الإطار الزمني المتبقي والموارد المحدودة لعملية الجرائم الجسيمة قد تكون غير كافية للتقديم التام للمسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في عام ١٩٩٩ للعدالة. ونشارك الأمين العام في دعوته إلى تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ١٩٩٩ للعدالة. ونؤمن أنه ينبغي أن يتم ذلك بطريقة أكثر عملية وملاءمة وفعالية، مع مراعاة آراء الأطراف المعنية وحساسياتها وتعاونها.

وما تفيد به التقارير من مشاكل مستمرة تنطوي عليها المهارات والتجربة المحدودة للشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي يؤكد الحاجة إلى المزيد من التدريب، بما في ذلك التدريب على تعزيز مهارات ضباط الشرطة وأفراد الدعم المدنيين وأيضا التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويشعر وفدي بالتشجيع من التقرير الذي يفيد أنه، منذ أن تولت تيمور – ليشتي رسميا المسؤولية الكاملة عن الأمن في ٢٠ أيار/مايو، ظلت الحالة الأمنية الشاملة هادئة وسلمية. وبالتالي – بالرغم من المخاوف الأولية – فإن تخفيض المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لم يؤد إلى أي زعزعة للاستقرار. وبطبيعة الحال، ما زالت القوة الأمنية التابعة للبعثة ووحدة الاستجابة

الدولية في حالة استعداد وتسيران دوريات منتظمة. بيد أننا نلاحظ ما تفيد به التقارير من قيود في قدرة قوات الدفاع الوطني التيمورية ناجمة عن عدم توفر الموظفين ذوي الخبرة والمهارة وعدم التدريب السليم والأجهزة و قدرات سوقية محدودة جدا للانتشار.

كما أننا نشعر بالقلق حيال المعدل العالي جدا للبطالة والفقر الواسع النطاق في البلد. وما لم تعالج الحكومة هاتين المسألتين، فيمكنهما أن تمثلا تهديدات خطيرة لأمن تيمور – ليشتي واستقرارها. ونحث الحكومة على الاستفادة من العائدات غير المستخدمة لتمويل المشروعات الرأسمالية من قبيل إعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية الأخرى، لأن تلك المشروعات ليس من شأنها أن توجد فرص العمالة فحسب بل أنها أيضا تعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ومن الواضح أنه، بينما حققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مكاسب فيما يتعلق بطريق تيمور – ليشتي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والحكم الذاتي، تتجاوز المشاكل المرتبطة ببناء الدولة تجاوزا كبيرا الفترة المتبقية لولاية البعثة. وبينما نواجه تلك المشاكل، فإن المساعدة والدعم اللذين يقدمهما المجتمع الدولي – على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف – يعتبران في ازدياد في كل مجال تتركه البعثة. ومن المهم أن يدرك ما انتهى وما بدأ.

ويشكل بناء الدولة عملية طويلة وشاقة ومحفوفة بالتحديات التي يتعين التغلب عليها. ويزودنا قادة تيمور – ليشتي وشعبها بدروس بشأن كيفية مساعدة الرؤيا والشجاعة والتصميم والوحدة والعمل الشاق جميعها لبلد على شق طريقه نحو البناء الناجح للدولة. إن البلدان التي هي في موقع أمثل لمساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق هدف بناء الدولة مدعوة لتقديم الدعم والمساعدة بأسرع وقت ممكن. وفي الواقع فإن جهود الجارتين إندونيسيا وأستراليا لتسوية المسائل الانتقالية المتبقية جهود جديرة بالترحيب.

وأخيرا، يشدد وفدي أيضا على أهمية الأدوار الهامة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها – بالترافق مع مؤسسات بريتون وودز والبلدان المشاركة في التنمية – التي تعمل الآن في تيمور – ليشتي في ضمان أن تحقق تيمور – ليشتي مجتمعا ذاتي البقاء ومستقلا اقتصاديا ومتسما بالمساواة اجتماعيا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. كما أننا نشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام (S/2004/669)، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي على جهوده وعلى جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في مساعدة شعب تيمور – ليشتي على بناء تلك الدولة الجديدة، التي نعتز بها نحن في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية اعتزازا شديدا.

ونحيط علما مع شعور بالسعادة بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه شعب تيمور – ليشتي وحكومتها في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام وبدء إرساء قواعد دولة ذاتية البقاء، يشكل فيها تحمل المسؤولية مؤخرا عن الأمن الداخلي والخارجي معلما رئيسيا. ويمثل التقدم المحرز – كما هو مبين في تقرير الأمين العام – في البرامج الأساسية الثلاثة التي تشكل الموضوع الرئيسي لأنشطة البعثة في تيمور – ليشتي بوصفه مقياسا للأمل في أن إنشاء دولة عصرية وديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون سيصبح واقعا في المستقبل القريب.

وبينما تتطور الدولة التيمورية نحو تلك الأهداف، فإننا نرى أن من الضروري أن يوفر لتيمور – ليشتي قدر من الاستدامة الاقتصادية، بما يضمن أن تصبح الإصلاحات الشاملة الجارية لا رجعة فيها في الأجل الطويل.

وينبغي أن تضاعف المؤسسات المالية الدولية، وشركاء تيمور – ليشتي، سواء كانوا ثنائيين أو متعددي الأطراف، والمجتمع الدولي في مجموعه، الجهود لتوفير المساعدة الاقتصادية المطلوبة لتيمور – ليشتي من أجل تأمين أن تكون للدولة والمجتمع الحديثين اللذين يجري بناؤهما في تيمور – ليشتي بنية اقتصادية متناسبة. لذلك، فإن نمو الاقتصاد التيموري وتنميته بشكل ثابت أساسيان لتحقيق مجتمع تقدمي مستدام في تيمور – ليشتي. ويرى وفدي أن أوجه التقدم المحققة قد تتعرض للخطر إذا لم يتحقق تقدم ملموس في إرساء أسس اقتصاد حديث واندماج تيمور – ليشتي التام في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

لا تزال العلاقات بين تيمور – ليشتي والبلدان المجاورة، لا سيما إندونيسيا، عنصرا حاسما من عناصر مرحلة التعزيز الحالية في عملية بناء الدولة. ويرحب وفدي بالتعاون الرفيع المستوى القائم بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا بشأن مسألة الحدود البرية المشتركة. وإنجاز تلك العملية، وكذلك المفاوضات مع استراليا بشأن الحدود البحرية وبشأن اقتسام موارد النفط والغاز الطبيعي، مساع حاسمة تبذل من أجل تيمور – ليشتي ولتعزيز آفاق الأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للشعب التيموري.

كما ذكر في تقرير الأمين العام، الذي نؤيد الشواغل والتوصيات الواردة فيه تأييدا تاما، وصلت تيمور – ليشتي إلى مرحلة حاسمة على الطريق نحو الاكتفاء الذاتي، مع أساس لا يزال هشا لمجتمع مستدام. وعندما يتناول المجلس مسألة تيمور – ليشتي، مرة أخرى، في تشرين الأول/أكتوبر، بغرض استعراض الولاية الراهنة للبعثة، سنسعى إلى تحقيق وجود دولي مستدام في البلد إلى أن يجتاز عتبة واضحة على الطريق إلى الاكتفاء الذاتي للدولة.

ويعترف وفدي بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في ضمان ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل لشعب تيمور – ليشتي عن طريق إعادة تأهيل البنية الأساسية، وخلق فرص عمل، وتخفيف الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم على نحو أفضل للسكان.

في الختام، نود أن نثني على العمل الممتاز الذي يضطلع به خبراء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في دعم الإدارة العامة، ونظامي العدالة وإنفاذ القانون، وفي تعزيز الأمن والاستقرار في تيمور – ليشتي.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/669). وأشكر أيضا الأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية.

في الأشهر القليلة الماضية، وبجهود الحكومة التيمورية والشعب التيموري التي لا تكل، شهدت تيمور – ليشتي تقدما ملحوظا في كل مجالات بناء الدولة. ولا تزال الحكومة التيمورية تواصل تعزيز قدراتها للإدارة العامة. وتحقق تحسن في الإطار القانوني ووكالات إنفاذ القانون. وتعززت الشرطة والقوات المسلحة وتولت بنجاح المسؤولية عن صون الأمن الوطني. ونحن نهنئ الشعب التيموري على منجزاته في بناء الدولة.

كما يذكر تقرير الأمين العام، لا تزال تيمور – ليشتي تواجه تحديات عديدة في صون الاستقرار الوطني، وتحسين الإدارة العامة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال أمام البعثة الكثير الذي يتطلب القيام به خلال ولايتها: وحتى يتحقق الازدهار والاستقرار بشكل

تام، لا يزال أمام الشعب التيموري الكثير الذي ينبغي القيام به أيضا. وخلال هذه الفترة، يجب على المجتمع الدولي أن يقيم شراكة طويلة الأمد مع تيمور – ليشتي. ونحن نقدر غاية التقدير دور البعثة الإيجابي في تنمية وبناء تيمور – ليشتي ونؤيد البعثة وهي تواصل تقديم الدعم لتيمور – ليشتي بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى مواصلة دعم ومساعدة تيمور – ليشتي في بناء دولتها لكفالة التنمية المستدامة في كل المجالات.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع العام عن الحالة في تيمور – ليشتي. وأشكر أيضا السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن تقرير الأمين العام (S/2004/669).

يرحب وفدي مع ارتياح متجدد بهذا التقرير المستنير جدا عن التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي منذ مناقشة المجلس الأخيرة بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو ٢٠٠٤ (انظر S/PV.4965). وتبرهن المعلومات الواردة في التقرير مرة أخرى، إن كنا بحاجة إلى برهان، على العزم السياسي والرؤية الطويلة الأمد للقادة التيموريين، الملتزمين ببناء دولة ديمقراطية مستقلة. ويؤكد التقرير أيضا أن الدولة التيمورية الفتية تجني أكبر فائدة ممكنة من وجود البعثة: ونحن نثني على فعالية البعثة الملحوظة في مساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام على أعماله على رأس البعثة.

كذلك نرحب بنن بتعاون تيمور – ليشتي الإنمائي مع حكومتي استراليا وإندونيسيا. ونأمل أن تستمر الإرادة السياسية التي تبديها الحكومات الثلاث تلك وأن يكون تعزيز علاقات حسن الجوار واحترام كل منها سلامة أراضي الدول الأخرى الصفة الرسمية لأنشطتها في كل المجالات.

ونرحب بالتقدم المحرز في ترسيم الحدود البرية والبحرية لتيمور الشرقية. وإنجاز تلك العملية حاسم للاستغلال الحكيم للموارد الطبيعية للمنطقة والاستفادة منها بشكل منصف.

ونرحب بنقل البعثة بشكل فعال يوم ٢٠ أيار/مايو كل سلطات الشرطة والدفاع إلى الحكومة التيمورية، وقد كان هذا بالفعل خطوة هامة، بل تاريخية، بشرت بتمتع الشعب التيموري الكامل بسيادته. ويسرنا أن نذكر أنه منذ ذلك الوقت، ساد الهدوء في أرجاء الإقليم التيموري، وأن الحكومة تواصل وضع آليات مختلفة لكفالة بيئة مواتية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ولكن ما من شك في أن تيمور – ليشتي لا تزال بحاجة إلى وقت لتحقيق الأهداف الموضوعة وللوفاء بالتوقعات المختلفة التي أثارها استقلال البلد. إن السلام والعدالة والديمقراطية شروط مسبقة لإقامة دولة مستقرة مزدهرة. وسلطات تيمور – ليشتي تتفهم ذلك تماما: ولهذا فإنها لا تكل في جهودها لإنشاء مؤسسات صالحة تعزز حكم القانون. والدليل على ذلك إعداد واعتماد التشريعات التي لا غنى عنها.

ولئن صح القول إن تيمور – ليشتي ما زالت تعاني من مشاكل في جعل أداء مؤسسات الدولة سلسا، يصح القول أيضا إن الأهم هو كيفية التصدي لتلك المشاكل وكيفية حلها. لذلك، يوافق وفدي على تقييم الأمين العام عندما يدعو إلى نشر القادة التيموريين ثقافة حوار سياسي، سواء بين المؤسسات العامة أو مع السكان. ونتفق أيضا على أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، لا سيما في مجال تعزيز قدرات الشرطة الوطنية التيمورية، التي يجب أن

تظل، مهما كان الثمن، قوة جمهورية في خدمة كل المواطنين، وأن تكون قادرة على ضمان سلامة وأمن كل التيموريين من أجل تعزيز ثقتهم بالحكومة.

وتتمثل مرحلة هامة من مراحل بناء حكم القانون في تعزيز النظام القضائي الذي ينبغي أن يكون هدفه الأول مكافحة الإفلات من العقاب بجميع أشكاله. ولهذا فإن من الأهمية الأساسية تزويد النظام القضائي في تيمور – ليشتي بالوسائل الفعالة اللازمة لتقديم كل من ارتكبوا جرائم جسيمة إلى المحاكمة وضمان تمتع كامل السكان بعدالة نزيهة على أساس يومي. ومن ثم ترى بنن أنه يجب على البلدان التي تؤوي مرتكبي الأعمال الوحشية التي وقعت عام ١٩٩٩ – والمسؤولين عن ذلك – أن تسلمهم إلى الدولة التيمورية حتى تتسنى محاكمتهم وفقا لمعايير وقواعد العدالة الدولية. وهذا التزام دولي يجب على الدول الوفاء به لكفالة العدالة لضحايا هذه الأعمال التي تستحق الشجب.

وترى بنن عن قناعة في الوقت نفسه أن الجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي تتطلب الدعم الدائم من المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يحافظ على التزامه. ولهذا نرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) كما هي محددة في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، الذي يتيح إمكانية استمرار وجود الأمم المتحدة كرمز لثقافة السلام. ونتفق تماما مع الأمين العام في رأيه بشأن الحاجة إلى مواصلة الجهود الثنائية التكميلية، ولا سيما في المجالات الحساسة مثل الإدارة العامة والشرطة والقوات المسلحة. ويرحب بلدي، في هذا الصدد، بعقد مؤتمر للشركاء الإنمائيين لتيمور – ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٤ في ديلي. ونؤيد النداء الذي وجهته حكومة تيمور – ليشتي لمواصلة دعم الميزانية بالمستوى الحالي لفترة سنتين أخريين.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للإحاطة الإعلامية الشاملة التي استمعنا إليها توا من السيد هادي العنابي. ونشيد أيضا بالسيد سوكيهيرو هاساغاوا للأعمال التي اضطلع بها بصفته الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وأود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تأييد ألمانيا للبيان الذي سيدلي به سفير هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تم إحراز تقدم كبير في جميع عناصر الولاية التي حددها قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) منذ التقرير الأخير للأمين العام (S/2004/333)، فلقد لمسنا تقدما في ميادين الإدارة العامة ونظام العدالة والتنمية وإنفاذ القانون والأمن والاستقرار. وتجدر الإشادة بحكومة تيمور – ليشتي لما حققته حتى الآن من منجزات ولما تبذله من جهود دؤوبة من أجل إقامة وتأمين الديمقراطية المستقرة.

إلا أنه لا تزال توجد أوجه قصور فيما يتعلق ببناء القدرات. فما برح هناك نقص في الموظفين المهرة ذوي الكفاءة، وما زال الدعم الخارجي لازما في هذه المرحلة. ولهذا سيكون التدريب وبناء القدرات المهمتين الأساسيتين في الأشهر المتبقية من أجل إنهاء الولاية على النحو المتوخى.

ونرحب باعتماد التشريعات الأساسية في مجال الأمن ونقل المسؤولية الأمنية من البعثة إلى السلطات المعنية وقوات الشرطة والدفاع الوطني في تيمور – ليشتي. ونشجع حكومة تيمور – ليشتي في جهودها لتسوية المسائل المعلقة مع جيرانها. ونأمل في هذا الصدد، أن تختتم في المستقبل القريب المحادثات الجارية مع الحكومة الإندونيسية بشأن ترسيم الحدود البرية. ونرى أيضا أنه سيكون من الأساسي لتنمية اقتصاد تيمور – ليشتي تحقيق النجاح في المفاوضات مع

أستراليا بشأن الحدود البحرية بين البلدين وتقاسم موارد النفط والغاز الطبيعي في المنطقة.

وتمثل المصالحة جزءا هاما من عملية بناء الدولة. ويجب تعزيز حكم القانون واستعادة الثقة في سلطة الدولة. ولهذا فإن من الأهمية الفائقة تقديم جميع مرتكبي الجرائم الجسيمة إلى المحاكمة. وليس الإفلات من العقاب خيارا مطروحا. ونعرب، في هذا الشأن، عن ثقتنا في جميع الأطراف المعنية وفي أن الإجراءات القانونية ضد مرتكبي الجرائم التي وقعت عام ١٩٩٩ ستجرى في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة.

لقد وُصفت تيمور - ليشتي بحق بأنها قصة نجاح ونموذج حقيقي لبناء الدولة. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بمساعدة شعب تيمور - ليشتي في بناء اقتصاده. وستكون التنمية الاقتصادية حاسمة الأهمية. ولهذا فمن الأساسي مواصلة وزيادة التعاون والدعم الدوليين في هذا الصدد.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر الآخرين في المجلس شكرهم للأمين العام على تقريره الشامل (S/2004/669) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) وأن أعرب عن الامتنان للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد، على ما قدمه من عرض واستكمال شديد الفائدة لآخر التطورات في تيمور - ليشتي.

وبالنظر إلى أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لهولندا باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني سأكتفي بالإدلاء ببضعة تعليقات موجزة.

أولا، أود أن أعرب عن ارتياح رومانيا إزاء إطراد خطى عمليتي تثبيت الاستقرار وبناء الدولة الجاريتين في تيمور - ليشتي بعد الصراع. وكان التقدم المحرز في ذلك السياق نتيجة لاستمرار التعاون الوثيق بين حكومة تيمور - ليشتي والأمم المتحدة - باشتراكها المعقد الجوانب - بالاقتران مع مؤسسات بريتون وودز والبلدان المشاركة في عمليات التنمية. وينبغي لنا في هذا الشأن، أن نؤكد أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ بتمديد ولاية البعثة كان مثمرا. فما برحت البعثة تسهم على نحو ملموس، عن طريق مختلف مكوناتها، في بناء القدرات في جميع القطاعات الأساسية في الدولة التيمورية الفتية وتساعد في تشغيل المؤسسات والهياكل الجديدة.

ثانيا، لا يمكن أن يغض المرء النظر عن أن هذه العملية، في مجالات شتى، لا تزال إما في طور البداية أو في مرحلة جد مبكرة. كما أن القدرة الإدارية للمؤسسات الرئيسية في تيمور - ليشتي يعوقها نقص في الموظفين ذوي الخبرة والمهارة وفي التدريب المناسب وفي المعدات وكذلك في بعض الحالات في القدرة السوقية على الانتشار المحدودة جدا.

ومما يثير القلق بوجه خاص أنه يبدو، على الرغم من التقدم المحرز في المحاكمة على الجرائم الجسيمة منذ التقرير الأخير للأمين العام (S/2004/333) أن هذه العملية قد لا يتسنى لها أن تستجيب على نحو تام للرغبة في العدالة لدى المتضررين من أحداث العنف التي وقعت عام ١٩٩٩. وهذا يعني أنه لن يتم التحقيق في حالات عديدة من الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان ولن تتحقق العدالة للضحايا وعائلاتهم. ورومانيا على استعداد للمشاركة في هذه المسعى مع أعضاء المجلس الآخرين ومع الأمانة العامة.

وعلى الرغم أيضا من أن الحالة الأمنية عموما ما زال يسودها الهدوء والسلام منذ أن تولت تيمور - ليشتي رسميا كامل المسؤولية عن الأمن في ٢٠ أيار/مايو، فإن أعمال التهريب والاتجار غير المشروع والعبور غير المشروع للحدود

ينبغي أن ينظر إليها على أنها مدعاة للقلق، وكذلك التوترات المتعلقة بالمظاهرات التي حدثت في ديلي في تموز/يوليه الماضي.

ولا شك على الإطلاق في أن المساعدة الخارجية ما زالت تكتسي أهمية حاسمة في عدد من المجالات الأساسية بما فيها التخطيط الاقتصادي والتمويل والعدالة والهياكل الأساسية. وبالنظر إلى أن قدرة البعثة على تقديم المساعدة ستظل محدودة ولن يكون بوسعها أن تكمل الجهود الثنائية، فينبغي لمجلس الأمن أن يزيد تشجيعه للمجتمع الدولي على زيادة المساعدة التي ستكون حاسمة الأهمية للاستقرار والتنمية الطويلي الأمد في تيمور – ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون من جانب الدول الأعضاء ضروري أيضا لضمان ألا يفلت المسؤولون عن ارتكاب جرائم جسيمة من العقاب. ونعتقد أن كثيرا من الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام في عملية ارتكاب الجرائم الخطيرة ما زالوا خارج تيمور – ليشتي و لم يمثلوا أمام العدالة.

كما نود أن ننضم إلى النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره إلى مختلف القيادات في إندونيسيا وتيمور – ليشتي كي تبذل كل جهد ممكن في الأشهر القادمة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقهم حول الحدود البرية وإدارة منطقة الحدود. وقد سبق للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) قد سهل الاتصالات بين قوات الأمن في تيمور – ليشتي وإندونيسيا. وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مطلوب منها أن تواصل تقديم مساعدة فعالة وتيسير تدابير بناء الثقة، بحيث يمكن للعلاقات الثنائية بين البلدين أن تصل بسرعة إلى الحالة العادية الكاملة، مما يعود بالفائدة على الطرفين.

ونتفق أيضا مع الأهمية التي يعلقها تقرير الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرون على الخطوات الإيجابية المتوقعة فيما يتعلق بالعلاقات بين تيمور – ليشتي وأستراليا.

وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ستنهي ولايتها الأخيرة بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفترة التسعة أشهر المتبقية ما زالت تمثل فترة قصيرة بالمقارنة بالتحديات الكبيرة على المديين المتوسط والطويل التي ستستمر تواجه تيمور – ليشتي وحكومتها. وبالرغم من ذلك، فإننا على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ستتمكن في النهاية من إحداث فرق بين النجاح والفشل في عملية تحقيق الاستقرار وعملية بناء الدولة في تيمور – ليشتي.

السيد يانييز بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): كما فعل المتكلمون الذين سبقوني، أود بدوري أن نعرب عن امتناننا للتقرير المفصل للأمين العام (S/2004/669)، وكذلك للإحاطة الإعلامية التامة التي وافانا بها الأمين العام المساعد، السيد العنابي، بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). كما نود أن نثني على الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على اضطلاعه بمهامه الجديدة، وعلى عمله بصفته رئيسا لهذه البعثة.

نظرا لأن ممثل هولندا سيدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، والذي نؤيده بالطبع، سأقتصر في كلمتي على بعض الملاحظات الموجزة.

نرحب بما حققته تيمور – ليشتي من تقدم منذ آخر اجتماع عقدناه في شهر أيار/مايو للنظر في هذا البند. ونهنئ شعب وقادة تيمور – ليشتي على ما حققوه من تقدم. لقد تعهدت الحكومة بالاضطلاع بالمسؤولية عن الأمن الداخلي

والخارجي في البلاد، وفقا للأجل المحدد. كما بدأ الإعداد لأول انتخابات تجري منذ حصول تيمور – ليشتي على استقلالها. وسنت تيمور – ليشتي أيضا تشريعات أساسية لمؤسسات الدولة. ويتم تطوير الإدارة العامة، وتتواصل الجهود التي تستهدف تعزيز ثقافة الحوار السياسي وتسوية النزاعات، ويتجلى ذلك في العمل الهائل الذي تقوم به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

ولكن، وكما يشير تقرير الأمين العام، ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه في الأشهر المتبقية قبل انتهاء ولاية البعثة. ونشعر بقلق خاص إزاء الافتقار إلى تدريب موظفي الخدمة المدنية على المستوى المتوسط، بالإضافة إلى المشاكل الكبيرة التي ما زالت تحيط بالمجال القضائي. وفي هذا الصدد، نتفق بالكامل مع الملاحظات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره حول المحاكمات على الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. وتواصل إسبانيا، من جانبها، تقديم دعمها للجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم.

من الواضح أنه ينبغي ألا يتوانى المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في مجال الأمن لتيمور – ليشتي، وهي بلد لا تزال مؤسساته هشة ولا تزال تنميته الاقتصادية والاجتماعية تمثل تحديا حقيقيا على المديين المتوسط والطويل. كما لا بد من القيام باستعدادات كافية من خلال منظومة الأمم المتحدة للانتقال من مرحلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وغيرها من آليات التنسيق والتعاون.

إن علاقة تيمور – ليشتي بجيرانها مسألة ذات أهمية أساسية لتحقيق التنمية الكاملة لهذا البلد. ولقد أسعدتنا حقيقة قيام الحكومة التيمورية بتطوير هذه العلاقات بروح بناءة. ونأمل أن تصل المفاوضات الثنائية مع أستراليا، الهادفة إلى ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، بالإضافة إلى المفاوضات المتعلقة باستكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المنطقة، إلى خاتمة ناجحة في أسرع وقت ممكن. وستبقى الحدود البرية بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار. والوثيقة التي وقعها وزيرا خارجية الدولتين، في ٣٠ حزيران/يونيه، هي بلا شك خطوة هامة إلى الأمام، وينبغي أن يرحب بها المجتمع الدولي. وستساعد تلك الوثيقة بلا شك في تعزيز العلاقات المستقرة وتحقيق الرفاه للقطاعات المتضررة من السكان على امتداد الحدود.

وتود إسبانيا أن ترحب أيضا بإعلان حكومة جمهورية إندونيسيا مؤخرا عن طرح مشروع قانون لإنشاء لجنة للمصالحة والحقيقة. إذ أن إنشاء مثل هذه الهيئة قد يساعد حقا على تضميد جروح الماضي. ولذلك نحن نثق في أن مستوى العلاقات والتعاون الجيد بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي سيترسخ لضمان الأمن والسلام للشعبين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إننا نشعر بالامتنان للأمين العام وللأمانة العامة وللأمين العام المساعد، السيد العنابي، على المعلومات المفصلة التي وافونا بها حول آخر التطورات في تيمور – ليشتي. ونتفق مع الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2004/669).

خلال الأشهر القليلة الماضية استطاعت سلطات هذا البلد، بمساعدة فعالة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة)، أن تحقق تقدما ملموسا لتطوير أساس تشريعي وتعزيز المؤسسات الرئيسية التي تقوم عليها الدولة التيمورية الجديدة. وكان من المهم أن عملية تحقيق السيادة الحقيقية لهذا البلد استمرت باطراد.

وبالرغم من ذلك، تظل تيمور – ليشتي تواجه مشاكل جذرية، مثل الافتقار إلى الموارد، فضلا عن الافتقار إلى العاملين المهرة، خاصة في الفرع التنفيذي وفي مجالي إنفاذ القانون والعدالة. إن التيموريين، بدعم من الأمم المتحدة والأسرة الدولية، ما زال أمامهم الكثير الذي يجب عمله لتحقيق اكتفاء ذاتي حقيقي قبل أن تنتهي في العام المقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ونحن نشعر بالسرور لأن الوضع السياسي الداخلي في تيمور – ليشتي ما زال مستقرا بشكل عام. وعلى العموم، فإن العملية التحضيرية للانتخابات المحلية تجري بشكل ناجح. وستكون هذه الانتخابات بالغة الأهمية لأنها ستكون أول إعراب عن الإرادة الشعبية منذ أن نالت البلاد استقلالها. وندعو جميع القوى السياسية في البلاد إلى المشاركة البناءة في الانتخابات.

ونرحب بالتحسن المستمر في العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. وندعو كلا البلدين إلى تكثيف التعاون الثنائي لحسم المسائل المعلقة وغير المنظمة بسرعة، بما في ذلك المشكلة المهمة لترسيم وتثبيت الحدود المشتركة.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة على عملهم النشط والفعال في تنفيذ الولاية التي أذن بها مجلس الأمن لهذه العملية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن. أعطي الكلمة لممثل تيمور – ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام المجلس منذ توليكم الرئاسة، سيدي، اسمحوا لي أن أهنئكم وأن أتمنى لكم النجاح في إدارة عمل هذه الهيئة الموقرة في شهر آب/أغسطس. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي يبين أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). كما أود أن أعرب عن شكري للأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا هذا الصباح حول الوضع الحالي، وأن أشيد أيضا بجهود الممثل الخاص الجديد للأمين العام في تيمور – ليشتي، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا ونائبه السيد أتولخير.

خلال الفترة التي انقضت منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، تم إحراز تقدم كبير من جانب الحكومة صوب تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي. لن أسهب في تفاصيل تلك المنجزات لأن تقرير الأمين العام يبرزها على نحو كاف. إن التحديات كثيرة وسيعمل كل من حكومة وشعب تيمور – ليشتي من أجل بناء دولة تقوم على أساس مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

لكنني أرى من المناسب أن أبلغ المجلس بإجراءات الحكومة عقب المظاهرات العامة التي حدثت في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه أمام مبنى الحكومة. فورا وبعد الحادثة، اعترف الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء الكاتيري علنا بأن تصرفات بعض أفراد بعثة الشرطة كانت سببا يدعو إلى القلق ووعدا باتخاذ إجراءات صارمة ضد أفراد الشرطة الذين ثبتت مسؤوليتهم عن ذلك.

ونظرا لخطورة الحالة، فقد كتب رئيس الوزراء الكاتيري رسالة إلى الممثل الخاص سوكيهيرو في ٢١ تموز/يوليه طالبا المساعدة لبناء القدرة في المجالات الفنية والتعبوية، والقيادة والسيطرة في الميدان، والانضباط والإعداد النفسي لأفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة في ٩ آب/أغسطس عن إنشاء لجنة للتحقيق مؤلفة من نائبي وزيري الإدارة والداخلية والمدعي العام، ومستشار حقوق الإنسان بمكتب رئيس الوزراء، يرأسها وزير إدارة الدولة. وتلك

الجهود هي بالإضافة إلى الأخذ بالمعايير المهنية الداخلية للتحقيق الذي تولته الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

وقد أبرزت أحداث ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه الحاجة إلى بناء قدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بشكل أكبر. وتواصل الحكومة التزامها الكامل بخلق قوة شرطة محترفة ومسؤولة عن طريق اعتماد القانون الأساسي للشرطة الوطنية في شهر أيار/مايو من هذه السنة. وإن إقرار المرسوم الحكومي بإنشاء لجنة الإشراف دليل على هذا الالتزام.

ولكن، كما جاء في تقرير الأمين العام، سيقتضي التطبيق الفعال لهذه القوانين استمرار المساعدات المالية والتقنية. ويبذل الرئيس والبرلمان والحكومة كل الجهود الممكنة لمعالجة القضايا التي أثارها المحاربون القدامى ويحدوهم الأمل في مواصلة تلقي الدعم من البعثة والمجتمع الدولي. ونؤمن بأن تلك المساعدات ستساهم في تبديد تلك التوترات. والتحضيرات جارية لإجراء أول انتخابات محلية وإجراء هذه الانتخابات سيقوي بشكل أكبر العملية الديمقراطية والخضوع للمحاسبة وإضفاء الطابع المركزي على أمتنا الفتية.

وتقدر تيمور – ليشتي وتثمن أهمية الحوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وقد استمرت، في هذا الصدد، في مبادرة ”الحكومة المفتوحة“ التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي هذه الفترة من الحكم والحوار والشفافية على صعيد العالم تقوم الحكومة في الوقت الحاضر بإجراء مشاورات عامة بشأن صيغة قوانين النفط. وهذه المشاورات شاملة وتحظى بمشاركة المجتمع المدني التيموري، فضلا عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي.

وما زالت تيمور – ليشتي تتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانها. وإن وضع اللمسات الأخيرة على ترسيم الحدود بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي يظل أولوية لدى حكومتي، وإننا لا ندخر جهدا لإبرام اتفاق في الأشهر القادمة. إن الاتفاق النهائي على الحدود البرية سيساهم مساهمة كبيرة في تيسير الروابط عبر الحدود بين السكان المقيمين على جانبي الحدود. ويرحب وفدي بالإعلان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي مؤخرا دعما لإعادة توطين التيموريين المقيمين في إندونيسيا. وإن قبول وثائق تفويض أول سفير إندونيسي في تيمور الشرقية كان دلالة واضحة على التقدم المحرز في العلاقات مع جارتنا الأقرب. وإن العلاقات بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي ستزداد قوة في المستقبل نظرا لتوفر حسن النية وروح التعاون والصداقة بين الحكومتين والشعبين على حد سواء.

والمفاوضات على الحدود البحرية بين أستراليا وتيمور – ليشتي من المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر. وتثق تيمور – ليشتي بإمكانية التوصل إلى اتفاق عادل منصف. إن الاتفاق على حدود ثابتة جوهري لكفالة الحيوية والاستقرار الاقتصادي في المستقبل لتيمور – ليشتي.

إن العدالة في عملية المصالحة تمثل حجر الزاوية في ضمان مجتمع مستقر، لا سيما بالنسبة لبلدان مثل بلدنا خارجة لتوها من الصراع. وفي تيمور الشرقية اضطلعت لجنة الاستقبال والمصالحة بدور مهم جدا في هذا الصدد. وفيما يتعلق بعمل وحدة الجرائم الجسيمة، تحقق التقدم في المقاضاة عن الجرائم الجسيمة، وقد اعترف بذلك تقرير الأمين العام. ووفدي يحدوه الأمل أن يتسنى إكمال عمل وحدة الجرائم الجسيمة، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). إننا، كمجتمع، نود أن نترك الماضي وراءنا وأن نتطلع إلى المستقبل بثقة.

بناء القدرة المؤسسية في عدد من المجالات الأساسية للإدارة العامة، مثل المالية والعدالة والهياكل الأساسية والتخطيط الاقتصادي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق تيمور –

ليشتي النجاح في جهودها لبناء الدولة. وفي هذا الصدد، نهيب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين أن يواصلوا دعم تيمور – ليشتي عن طريق توفير الخبراء في هذه القطاعات الأساسية لتعليم نظرائهم التيموريين وبناء قدراتهم.

في الختام، رغم بعض التقدم ورغم التنبؤات بتحقيق نمو بنسبة ١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي يظل تخفيض الفقر والاستثمار في بناء القدرات وخلق فرص العمل من الشواغل الرئيسية للحكومة. وفي هذا الصدد، يتسم الدعم المتواصل من المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين بأهمية حاسمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هو مفصل في خطة التنمية الوطنية، ولتوطيد التقدم المحرز بمساعدة المجتمع الدولي ولأهميته في صون السلم وتثبيت الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل تيمور – ليشتي على العبارات الطيبة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على منح وفد بلادي هذه الفرصة للمشاركة في نظر مجلس الأمن في بند جدول الأعمال بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. ونقدم لكم التهانئ على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2004/669 المؤرخة ١٣ آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، الذي عرضه اليوم السيد هادي العنابي.

ومثلما يتذكر أعضاء المجلس، ظلت إندونيسيا متسقة في تأييدها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). وفي ذلك الصدد، يسرنا أن التقرير يذكر الخطوات المختلفة التي اتخذها الحكومة التيمورية صوب تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد ظل دائما أمل إندونيسيا أن تساعد البعثة تيمور – ليشتي في تحقيق ذلك المقصد في أقرب وقت ممكن.

وتثمن إندونيسيا عاليا علاقتها مع تيمور – ليشتي. وبالفعل – مثلما ذكر زميلي العزيز السفير هوزيه غوتيرس – في الشهر الماضي رفعت حكومة جمهورية إندونيسيا درجة تمثيلها الدبلوماسي في ديلي إلى مستوى السفراء بإصدار المرسوم الرئاسي رقم ٦٠ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه عام ٢٠٠٤. وقدم سفيرنا لدى تيمور – ليشتي أوراق اعتماده إلى الرئيس اكسانانا غوسماو هذا الشهر. وأشاطر أمل زميلي هوزيه بأن يعزز هذا التطور بقدر إضافي علاقتنا المتنامية مع تيمور – ليشتي.

وبالمثل، في ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤، عقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعا في بالي لمناقشة الجهود المبذولة لزيادة تعزيز التعاون الثنائي، مع الإشارة الخاصة إلى قضية الحدود. وقد يكون أعضاء المجلس على دراية كاملة بأن اللجنة الفرعية الفنية المعنية بترسيم وتنظيم الحدود، التي تتكون من خبراء من كلا البلدين، عقدت ١١ اجتماعا أثناء الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤. وقد أحرزت اللجنة الفرعية تقدما كبيرا، وحددت ٩٠٧ من النقاط الدولية للحدود في مناطق الحدود بين البلدين. وهذا مهم لأن تلك النقاط الجغرافية تغطي قرابة ٩٠ في المائة من الحدود البرية التي يتشاطرها البلدان. وينجم عن هذا الإنجاز أن هناك ١٠ في المائة فحسب من الحدود غير مغطاة.

ويسرني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن أن الوزيرين قد اتفقا في اجتماعهما على مضمون الاتفاق المؤقت بين حكومة جمهورية إندونيسيا وحكومة الجمهورية الديمقراطية لتيمور – ليشتي على الحدود البرية وأنهما سيقدمانه إلى رئيسي حكومتيهما للنظر فيه. وأذكر أن هذا التطور قد لاقى ترحيبا أثناء جلسة اليوم. ويبرز مشروع الاتفاق المؤقت

هذا الجهود الكبيرة لكلتا الدولتين لتيسير إبرام أول اتفاق لترسيم الحدود بين الأمتين ويمهد الطريق لإبرام اتفاق كامل للحدود. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نذكر أن تقرير الأمين العام يقر بالتقدم المحرز في الاجتماع الذي عقد في شهر حزيران/يونيه للجنة الحدود المشتركة وفي الاجتماعات التي تلته لوزيري الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بيان أدلى به مؤخرا وزير خارجية تيمور – ليشتي بشأن موضوع جزيرة باتك – التي أشار إليها تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ شباط/فبراير عام ٢٠٠٤ (S/2004/117) – بشأن ملكيتها بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي. وفي تعليق للصحافة في نهاية الاجتماع بين وزيري خارجية إندونيسيا وتيمور – ليشتي في ١٥ آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، صرح السيد راموس هورتا أن جزيرة باتك كانت تحت سيادة إندونيسيا، وأضاف أنه كان ممتنا لأن إندونيسيا ستمنح حقوقا للتيموريين في أوكوسي بزيارة الجزيرة من أجل ممارسة الشعائر الدينية أو لأغراض تقليدية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى قرار مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن بتغيير الحالة الأمنية لمنطقة غرب تيمور من المرحلة الخامسة إلى المرحلة الرابعة. وعلى الرغم من أن التطور قد جاء متأخرا بعض الشيء، فإن القرار دلالة على الحالة الأمنية المتحسنة في منطقة الحدود. ونأمل أن تتم مراعاة التحسن المتواصل في الحالة الأمنية، بغية تخفيض مستوى المرحلة الأمنية إلى الحالة الطبيعية.

وتصمم كل من إندونيسيا وتيمور – ليشتي على اتباع سياسات المصالحة والتطلع إلى الأمام من أجل صالح الشعب وتنميته. وقد اختارت كلتا الأمتين تعزيز تعاونهما على أساس سياسات مفيدة للطرفين. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تظل البعثة والمجتمع الدولي مؤيدين لعلاقات الصداقة والعلاقات المتنامية بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إندونيسيا على العبارات الطيبة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أقدر أننا نحاول هذه الأيام الحد من الإعراب عن عبارات المجاملة، لنجعل مجلس الأمن أكثر كفاءة. ولكن سيكون من الخطأ في أول مرة أخاطب فيها المجلس منذ قدومكم، سيدي، ألا أرحب بكم بحرارة إلى نيويورك وألا أهنئكم على رئاسة شديدة الكفاءة والفعالية هذا الشهر. وأنه لأمر طيب أن أكون هنا اليوم.

وترحب أستراليا ترحيبا شديدا بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2004/669) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبالإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا هذا الصباح من صديقي هادي العنابي. ومثلما يظهر التقرير، تواصل البعثة إحراز تقدم كبير في إنجاز ولايتها وتيسير انتقال تيمور – ليشتي إلى الاكتفاء الذاتي، ولكن لا تزال أمامنا تحديات كبيرة، من ضمنها تطوير قطاعي الشرطة والعدالة في تيمور – ليشتي.

وعلى الرغم من أن القرار لن يعرض على المجلس حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فرأينا الراسخ هو أنه ينبغي للبعثة أن تواصل المحافظة على تشكيلها الحالي حتى أيار/مايو عام ٢٠٠٥. ونحن لا نؤيد الانسحاب المبكر أو تقليص حجم شرطة البعثة أو عناصرها العسكرية.

ونشاطر تقييم الأمين العام بأن وكالات إنفاذ القانون في تيمور – ليشتي، بما في ذلك وحدة التدخل السريع، تتطلب تدريبا وتطورا إضافيين لتعزيز مهاراتها التقنية

وقيمها المهنية. وقد نوقش باستفاضة هذا الصباح ولكن أحداث ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه في مظاهرة المحاربين القدماء أبرزت الحاجة إلى بناء متواصل للقدرات في خدمة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وأقدر على نحو خاص تعليقات زميلنا السفير غوتيرس بشأن التدابير التي تتخذها حكومته في ذلك الصدد. وأعتقد أن هذا يبرز أيضا قيمة وجود وحدة شرطة دولية للرد حتى ٢٠ أيار/مايو عام ٢٠٠٥. ونحن نرى أنه يجب أن تظل الوحدة بقوتها الحالية. ومن المهم أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ما زالت تخصص الوقت الذي تحتاج إليه تيمور – ليشتي لكي تعزز مؤسساتها الرئيسية ولكي توطد المكاسب التي تحققت حتى الآن. كما أن من المهم أن يستخدم ذلك الوقت على نحو فعال ومثمر.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن البرنامج المشترك بين أستراليا والمملكة المتحدة لتطوير الشرطة – الذي انطلق في تموز/يوليه، بتخصيص ٣٢ مليون دولار استرالي – يحرز تقدما جيدا؛ وقد سرني أن آخرين أشاروا إلى ذلك. ولقي البرنامج استقبالا طيبا من حكومة تيمور – ليشتي. وسنستمر نقف إلى جانب جارتنا بغية المساعدة في إيجاد الفرص وتحقيق الاستقرار لشعب تيمور – ليشتي، ليس أقله من خلال التزامنا بالمساهمة بـ ١٠٠ من العسكريين و ١٧ من الشرطة في البعثة الحالية للأمم المتحدة ومن خلال مساعدتنا الإنمائية الكبيرة وبرامج الشرطة والدفاع.

لقد جرى الكثير من النقاش صباح هذا اليوم بشأن الحدود البحرية التي تم التفاوض عليها بين أستراليا وتيمور – ليشتي. وأود أن أقول بوضوح شديد إنه لا يوجد بلد أكثر إدراكا لأهمية تلك المفاوضات من بلدي. وفي وقت قريب لا يتجاوز ١١ آب/أغسطس، التقى وزير خارجيتنا، السيد داونر بوزير خارجية السفير غوتيريس، السيد راموس – هورتا، لمناقشة تلك المسألة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن تلك المناقشات أحرزت تقدما كبيرا جدا وأن أستراليا وتيمور الشرقية الآن أقرب كثيرا من التوصل إلى اتفاق بشأن إطار للتسوية بشأن حدود بحرية دائمة. ويتبع كلا بلدينا مسعى ابتكاريا يحافظ على المصالح الأساسية لأستراليا وتيمور – ليشتي على حد سواء. ومن جانبنا، فإن أستراليا تؤمن بقوة موقفها القانوني، كما أن السيادة مسألة أساسية. ونتطلع إلى العمل مع تيمور – ليشتي بغية تسوية المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الإطار، أود أن أبلغ بأن الجولة الثانية للمفاوضات من المرجح أن تعقد في الشهر المقبل، في أيلول/سبتمبر.

يعلم الأعضاء أن أستراليا كانت وستظل مساهما هاما في الجهد الدولي الداعم لدولتنا الأحدث. وبوصفنا جارا وصديقا، يمكن التعويل علينا لمواصلة ذلك الجهد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل أستراليا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة للانضمام إليه بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج وليختنشتاين.

وتيمور – ليشتي، منذ الاعتراف بها كدولة مستقلة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، واجهت العديد من التحديات التي لم تكن سهلة من باب التعبير بلطف. ولكن حكومة الدولة العضو الحادي والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة

حظيت بالشجاعة والتصميم للتصدي لتلك التحديات، وجرى التصدي للعديد من هذه التحديات بشكل فعال. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يشيد بشعب تيمور – ليشتي على إنجازاته الهائلة، التي أدت إلى ازدياد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإنشاء مؤسسات عاملة بشكل متزايد وتوطيد الإدارة المدنية ووضع إطار قانوني متزايد وإنشاء العديد من أفرع القوات الأمنية، التي نأمل أن تنجح في تحديد أدوارها ومسؤولياتها وفي التمسك بثقافة الشفافية والخضوع للمساءلة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يهنئ حكومتي تيمور – ليشتي وإندونيسيا على الزمن القياسي الذي تمكنتا فيه من الاتفاق على معظم الحدود المشتركة. ويشجع الاتحاد الأوروبي كلتا الحكومتين على تحقيق تعاون مستدام بشأن السبل الممكنة لمعالجة تلك المسألة الحساسة، ويحدونا الأمل أن يجري التوقيع قريبا على اتفاق يكون في مصلحة كلا الطرفين.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الإنجازات التي تحققت في تيمور – ليشتي ما كان لها أن تتحقق بالسرعة الحالية دون الالتزام الثابت للأمم المتحدة ودعمها. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد على إعجابه بالرجال والنساء الذين أسهموا في نجاح البعثات في ظل قيادة الممثل الخاص السابق كماليش شارما، والممثل الخاص الحالي، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا. والاتحاد الأوروبي واثق بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور محوري في تعزيز بناء قدرات التيموريين وفي صياغة أطر السياسة العامة.

وبالرغم من النجاحات الواضحة في معظم الميادين وأوجه التقدم الحذرة في ميادين أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالأسف لأنه ما زال يلاحظ مجالا يستدعي قلقا بالغا. ويشكل إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة الخضوع للمساءلة والشفافية إحدى المهام الأساسية لتيمور – ليشتي بعد الاستقلال. وقد أيد الاتحاد الأوروبي دائما كل الجهود الرامية إلى تقديم المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في ما كان يعرف حينذاك بتيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. لقد بذلت جهود عديدة، وإن الاتحاد الأوروبي، بغية إعطاء العمليات فرصة تأويل الشك لصالح المتهم وفرصة لمراعاة المعايير الدولية في محاكمات المشتبه في إساءتهم لحقوق الإنسان، امتنع بشكل عام عن الإفراط في إبداء ملاحظات علنية محددة حتى الآن.

بيد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الآن أن العملية نحو العدالة والإفلات من العقاب قد ضلت طريقها. ولم تسفر عملية الجرائم الجسمية – بالرغم من أنها تجرى بكفاءة – عن تقديم جميع المجرمين للعدالة، لأن معظم المتهمين ما زال يعتقد بأنهم يعيشون خارج تيمور – ليشتي. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم تعاونها الكامل، كما دعا الأمين العام إلى ذلك، بغية منع إفلات المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الجسيمة من العقاب. وتحظى هذه المسألة بالإلحاح، إذ أن وحدة الجرائم الجسيمة – وفقا للولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية – ستنتهي في أيار/مايو ٢٠٠٥.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور بالقلق إلغاء أحكام الإدانة مؤخرا التي أصدرتها المحكمة المخصصة المعنية بحقوق الإنسان في إندونيسيا بجاكرتا. وتوقع الاتحاد الأوروبي أن تجرى المحاكمات وفقا للمعايير الدولية، التي ألزمت حكومة إندونيسيا نفسها بها بشكل عميق. ويحدونا الأمل أن تبذل الحكومة الإندونيسية أقصى وسعها لتأكيد مصداقية العملية القضائية . وفي ذلك الصدد، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يدعم أي إجراء يتخذ في المستقبل في ذلك الصدد من جميع المعنيين، بمن فيهم الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية المتعلقة بالحالة في تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

في آخر اجتماع مفتوح عن هذه المسألة، أعربت عن رأي اليابان بأنه إذا أريد لتيمور – ليشتي أن تصبح قصة نجاح حقيقية لعملية حفظ سلام، فيجب أن تكمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أنشطتها وتحقق أهدافها في إطار فترة العام النهائية هذه. ولهذا، من الأساسي أن ينجز في هذه الفترة الانتقال من مرحلة عمليات حفظ السلام لحل الصراع إلى المرحلة التالية الخاصة بالأنشطة الإنمائية التي تمارس عن طريق القنوات الثنائية والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

من وجهة النظر هذه، تقدر حكومة بلدي التقدم الموصوف في تقرير الأمين العام (S/2004/669). لقد أحرزت تيمور – ليشتي المزيد من أوجه التقدم الثابتة في مجال الإدارة وقطاع العدالة، بينما واصلت في قطاع الأمن، ووكالات إنفاذ القانون والقوات المسلحة التطور والبلوغ. ومن الأمور الحاسمة أن تحافظ تيمور – ليشتي على قوة دفعها تجاه تحقيق الاستقلال المستدام، وستواصل اليابان تقديم دعمها الأقصى لهذا الغرض.

في الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الملاحظة الواردة في التقرير بأن العمل الخاص بترسيم الحدود البرية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا لا يسير بسرعة. وتتوقع اليابان أن يواصل كلا البلدين بذل أفضل جهوده لحل ذلك الأمر.

والمظاهر التي قام بها المحاربون القدماء في ديلي في تموز/يوليه، والحوار السياسي الذي جرى يوم السبت الماضي بين قادة حكوميين وممثلي جماعات مختلفة للمقاتلين السابقين والمحاربين القدماء ويتامى وأرامل القتلى، يبرزان أهمية إعادة اندماج تلك الجماعات في المجتمع بمجموعه. ولهذا السبب، فإن برنامج الإنعاش والعمالة والاستقرار للمقاتلين السابقين وللطوائف في تيمور – ليشتي، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ساهمت فيه اليابان مساهمة كبيرة، ينبغي أن يحظى بالأولوية القصوى. ونحن ندعو أيضا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم في الأنشطة المماثلة.

لا تزال اليابان تؤدي دورا كبيرا في بناء تيمور – ليشتي مستدامة. وقد تعهدت حكومتي، ولا تزال تنفذ بشكل ثابت، مساعدة تصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى التالية للاستقلال، مع التركيز على بناء السلام وعلى التعمير في المجالات الرئيسية الثلاثة الزراعة والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وقد استثمرنا فعلا ٥٧ مليون دولار في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق، والكهرباء، وإمدادات المياه في منطقة ديلي. وأكمل أفراد فريق المهندسين والمقار التابع لقواتنا للدفاع الذاتي مؤخرا مهامه وعاد إلى اليابان. وفي الوقت نفسه، وبناء على طلب حكومة تيمور – ليشتي، سلمت اليابان معدات فريق المهندسين، بما في ذلك أنواع مختلفة من المركبات التي يمكن استخدامها لبناء الطرق، إلى حكومة تيمور – ليشتي على أمل أن تساعد في الوفاء بالاحتياجات على أرض الواقع.

وتبذل حكومتي أيضا جهودا عن طريق نشر ما يسمى بجماعات السلطة المدنية، المؤلفة من أعضاء سابقين في فريق المهندسين ومتخصصين هندسيين غير عسكريين، لنقل التكنولوجيا بتعليم موظفي حكومة تيمور – ليشتي في تشغيل وصيانة وإدارة المعدات والمواد المهداة. ونعتقد أن

ذلك الدعم لن يوفر تحديا جديدا لتعاون اليابان من أجل السلام الدولي فحسب، وإنما يساعد أيضا على تحسين حياة الشعب، الذي يشكل الأساس لبناء الدولة الجاري القيام به الآن في تيمور – ليشتي.

أخيرا، أود أن أبرز، مرة أخرى، مدى الأهمية التي ستكون لفترة السنة الأخيرة هذه بالنسبة لتيمور – ليشتي. وحكومة اليابان مقتنعة بأنه، عن طريق جهود البعثة وشعب تيمور – ليشتي، ومع توجيه قادته الحكماء، سيتعزز الاستقرار وأسس التنمية في تيمور – ليشتي، وستكمل عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمتها بنجاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماسييرا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع، وأشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور – ليشتي (S/2004/669)، وأشكر أيضا الممثل الخاص، السيد هاسيغاوا والعاملين معه على العمل الممتاز الذي أنجزوه حتى الآن، وكذلك الأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية

تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأكتفي بإضافة تعليقات قليلة منا.

يبين تقرير الأمين العام بوضوح أن تيمور – ليشتي حققت أوجه تقدم كبيرة نحو الاكتفاء الذاتي. أصدرت تشريعا إضافيا، وتحملت بنجاح المسؤولية عن أمنها الداخلي والخارجي، بينما واصلت إدارتها العامة، ووكالاتها لإنفاذ القانون والقوات المسلحة التطور.

لكن من الواضح أن عملا كثيرا يجب الاضطلاع به، لا سيما فيما يتعلق بالأمن، وقد تجلى ذلك في المواجهات الأخيرة بين جماعات فنون القتال. وتبرز تلك الأحداث التحديات الاجتماعية – الاقتصادية الخطيرة التي لا تزال تيمور – ليشتي تواجهها اليوم، وعلى وجه الخصوص حرمان شبابها من حقوقهم المشروعة، والبطالة والفقر.

ومما له أهمية مساوية للتنمية الصحية المستدامة لتيمور – ليشتي إكمال مفاوضات الحدود مع كلتا جارتيها، أستراليا وإندونيسيا. وبالنسبة للحدود مع إندونيسيا، وقعت تطورات إيجابية أخيرا تتعلق بترسيم الحدود البرية المشتركة، الذي كان التزام قادة البلدين به أمرا حاسما. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع كلا البلدين على حل المسائل المتبقية على وجه السرعة.

وتجرى مفاوضات مشجعة أيضا مع أستراليا تتعلق بالحدود البحرية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن السيدة أنا بيسوا بنتو، الوزيرة في رئاسة مجلس وزراء تيمور – ليشتي، قالت في اجتماع المجلس في شهر أيار/مايو الماضي،

> ”إن موقف حكومتي من هذه المسألة بسيط وواضح: إننا نستحق حدودا بحرية عادلة ومنصفة مع جارتينا أستراليا وإندونيسيا؛ وإننا نهتدي بمبادئ القانون الدولي والممارسات المتبعة“. (S/PV.4965، ص – ٢٧)

تتعلق ملاحظاتي الختامية بمسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيما يتعلق بتيمور – ليشتي في سياق إنهاء الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة وتعزيز الشفافية.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وضع شعب تيمور – ليشتي ثقته دون تحفظ بالأمم المتحدة. ونحن جميعا ندرك ما جرى. اضطرت حملة الإرهاب مدبرة عشرات الآلاف من أبناء

الشعب إلى الفرار إلى الجبال، وسيق آخرون كالقطيع واضطروا إلى مغادرة البلد. ذبح أناس، ونهبت ممتلكات ودمرت أكثر من ٨٠ في المائة من البنية الأساسية للبلد.

وفي هذا السياق، أعطت حكومة إندونيسيا تأكيدات بأن المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي سيقدمون إلى العدالة. واعتمد المجتمع الدولي على ذلك الالتزام.

وتود البرتغال أن تذكِّر بالتزام حكومة إندونيسيا، في سياق احترام المعايير الدولية للعدالة والانصاف، بتقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة لمحاسبتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في تيمور – ليشتي. ومع ذلك، لم تسفر الأحكام عن محاسبة هامة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور – ليشتي.

فضلا عن ذلك، ومما أثار خيبة الأمل بشكل عميق، إلغاء أحكام الإدانة، عن طريق الاستئناف، الصادرة بحق أربعة ضباط عسكريين ورجال شرطة أدينوا أصلا باتهامات بارتكاب أعمال وحشية في تيمور – ليشتي، وعلى وجه الخصوص الأحكام الأخيرة، التي يقضي بموجبها اثنان فقط من المدنيين أصلهما من تيمور الشرقية، من بين ١٨ متهما، أحكاما بالسجن.

ونحن نود أن نبرر الأهمية التي نوليها للمحاسبة ولاحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تتابع البرتغال باهتمام بالغ جهود الأمين العام والمجتمع الدولي في الوصول إلى خاتمة صحيحة لعمل الأجهزة التي أقيمت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور – ليشتي.

إننا نؤيد تيمور – ليشتي كدولة مستقلة في سلام مع نفسها ومع جيرانها ومندمجة اندماجا تاما في منطقتها. وكما كان الحال في الماضي، ستظل البرتغال ملتزمة ومستعدة للمساهمة في تقوية وتنمية تيمور – ليشتي وفي جهود الأمم المتحدة لهذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على إعداده التقرير المرحلي هذا. وبحسب التنبؤات في نيسان/أبريل، دخلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) مرحلة التوطيد النهائية. وإجراء جرد لأوجه التقدم في الأشهر الثلاثة المنصرمة بالنسبة لمهام أساسية ضمن الولاية يمثل طريقة مفيدة لتحديد المجالات التي تتطلب انتباها خاصا، مع قيام المجلس بالتحضير لما نتوقع أن يصبح التجديد النهائي للولاية في تشرين الثاني/نوفمبر.

إننا نرى تطورات ايجابية كثيرة في مجمل المؤسسات المدنية. وتحقق تقدم طيب في ترسيم الحدود البرية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، مع توقع اتفاق نهائي في الأسابيع المقبلة. وتم إقرار تشريعات أساسية في ميداني العدالة وحقوق الإنسان، والأعمال التحضيرية جارية لإجراء انتخابات برلمانية في ٢٠٠٦. إننا نهنئ حكومة تيمور – ليشتي على عزيمتها في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها كأمة وليدة صغيرة بموارد وقدرات محدودة.

وفيما يتعلق بالقطاع الأمني، نتفق على أن بعض التحديات الحاسمة ما زالت قائمة في طريق بناء قدرة الهياكل الأساسية الأمنية لتيمور – ليشتي، لا سيما في مجال التدخل السريع. ونتطلع إلى إبلاغنا بالمزيد من التقدم المتحقق في التدريب في قطاعي الشرطة والأمن في التقرير التالي.

وما زلنا ندعم بقوة أعمال وحدة الجرائم الجسيمة والندوات الخاصة باعتبارها عناصر أساسية من عملية

مدعومة دوليا لرؤية العدالة تتحقق عن الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية في ١٩٩٩. ونشعر بالطمأنينة من العلم بأن وحدة الجرائم الجسيمة أعدت استراتيجية لإكمال عملها، وفقا للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن بقراره ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وقد قمنا على صعيد ثنائي بتقديم دعم قوي لأعمال هيئة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور – ليشتي، التي تكمل أعمال وحدة الجرائم الجسيمة فيما يتعلق بالجرائم الأخف.

لقد دأبت نيوزيلندا على القول إن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في تيمور – ليشتي في ١٩٩٩ يجب أن يمثلوا أمام العدالة بطريقة تتمشى مع معايير القانون الدولي. ونشعر بعميق القلق من أن العملية المخصصة التي استحدثت لهذا الغرض قد منيت بالفشل. فلا نرى من المقبول للمجتمع الدولي أن يتسامح مع بيئة الإفلات من العقاب. وإذا كانت العمليات المحلية عاجزة عن ضمان العدالة، فإننا نتصور دورا خاصا للأمم المتحدة ومجلس الأمن في كفالة الخضوع للمحاسبة ورؤية العدالة تتحقق.

ونشعر بالاطمئنان من اشتراك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في طائفة واسعة من الأنشطة في تيمور – ليشتي. وإن الانتقال من وجود لحفظ السلام إلى حضور إنمائي نموذجي للأمم المتحدة يمثل جزءا حاسما من مرحلة التوطيد لهذه البعثة، ونعتبر من الملائم جدا تناول هذه المسائل في تقرير مرحلي لبعثة حفظ السلام. ونشجع الأمم المتحدة على التطلع إلى فرص تشاطر تقييمها للمهام الأساسية المتبقية مع المانحين. ونرى أن المعلومات عما تعتبره الأمم المتحدة أمرا حاسما لدعم تيمور – ليشتي، عندما تكيف نفسها للمغادرة المرسومة لوجود حفظ السلام في العام القادم، يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة لعمليات الحكومات الأخرى لتقديم المساعدة الإنمائية الثنائية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم سيدي الرئيس بخالص تهانئي لكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وللممثل الدائم الموقر لرومانيا على إدارته المحنكة لدفة المجلس في الشهر الماضي.

يسعد وفدي أن يخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور – ليشتي بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ونود أن نعرب عن تقديرنا المخلص للأمين العام على تقريره المرحلي (S/2004/669) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة)، وللأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على عرضه الواضح المستفيض للتقرير وإحاطته الإعلامية هذا الصباح. ونعرب عن الثناء للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، وللممثل الخاص السابق، السيد كماليش شارما، وللأفراد المدنيين والعسكريين والشرطة في البعثة، على تفانيهم ومساهمتهم الثمينة في عملية بناء الدولة في تيمور – ليشتي.

ويسعدني أن أنوه بأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، وبشكل خاص المساهمات التي قدمتها البعثة، ساهمت في خلق فرصة النجاح في تيمور – ليشتي. لقد أدت الأمم المتحدة دورا مهما في توفير الأمن وتيسير خروج البلد من أتون الصراع. وقد ساعدت في رعاية تنمية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية. وننوه على وجه التحديد بالدعم المقدم لنظام الإدارة العامة والعدل، ولتحقيق العدالة في مجال الجرائم الجسيمة، والدعم المقدم لتطوير إنفاذ القوانين والدعم المقدم لإشاعة الأمن والاستقرار في تيمور – ليشتي.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره أن التقدم المحرز حتى الآن سمح بخفض حجم الوجود الدولي في الميدان. ومن المشجع لوفدي في هذا الصدد أن يلاحظ أن حكومة تيمور – ليشتي قد اتخذت عدة خطوات هامة صوب تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأنها تولت المسؤولية رسميا عن الأمن الداخلي والخارجي ابتداء من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي الوقت ذاته، نلاحظ رأي الأمين العام بأنه ''ريثما يتم توفير دخل وطني كاف، سيظل تطوير المؤسسات الوطنية القابلة للاستدامة يعتمد على المساعدة الدولية'' (S/2004/669، الفقرة ٢). هذا رأي هام حقا ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يضعه في الاعتبار. وإن ماليزيا ستبذل قصارى جهدها للمساهمة في تعضيد الجهود الحميدة التي تبذلها تيمور – ليشتي حكومة وشعبا لإحراز المزيد من التقدم.

ولقد تشجعنا باعتماد تشريعات هامة لإقامة الأطر القانونية والمؤسسية، فضلا عن الجهود الدؤوبة للنهوض بثقافة الحوار السياسي الحر وحل المسائل الثنائية. إن مظاهر التقدم هذه ما كانت تتحقق من دون الالتزام التام والتصميم والعزم القوي من جانب زعامة البلد ومن دون الدعم المقدم من شعب تيمور – ليشتي بصورة عامة.

ومن المشجع أن نلاحظ أن الجولة التالية من المفاوضات بين تيمور – ليشتي وأستراليا على تقاسم موارد النفط والغاز الطبيعي في المنطقة ستعقد الشهر القادم، في أيلول/سبتمبر. نتمنى نجاح المفاوضات تلك حتى توفر لشعب تيمور – ليشتي فرصة تحسين فعالية مؤسسات الدولة، وإدامة الاستقرار والمساعدة على تحسين الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية. وفي هذا الصدد يحدو وفدي الأمل أن يضاعف الطرفان جهودهما ليتسنى التوصل إلى خاتمة متبادلة الفائدة في وقت مبكر بشأن هذا الموضوع.

ووفدي يشعر بالتشجيع أيضا من الجهد المتواصل الذي تبذله كل من تيمور – ليشتي واندونيسيا لترسيم الحدود البرية بينهما. ونأمل أن تؤدي المناقشات والاتصالات بين البلدين إلى اتفاق نهائي على حدودهما البرية وإدارة المنطقة الحدودية بصورة أفضل ليتسنى تحسين العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين الجارين بقدر أكبر. وننوه أيضا بالبيانين اللذين ألقاهما الممثل الدائم لتيمور – ليشتي والممثل الدائم لإندونيسيا حول الجهود الأخرى التي بذلت بين البلدين لمواصلة تحسين العلاقات الثنائية، وإننا ندعم تلك الجهود.

لقد رفع الأمين العام إلى المجلس تقييمه للتقدم لذي أحرزته البعثة والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونحن نشير إلى الملاحظة التي أبداها الأمين العام بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه خلال الأشهر الباقية من ولاية البعثة. ومن الواضح أن المساعدة الدولية المستمرة مطلوبة، وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن،

> ''الجهود التكميلية الثنائية الرامية إلى تعزيز الإدارة العامة ووكالات إنفاذ القانون والقوات المسلحة التيمورية [تعد] أمرا أساسيا بالنسبة للنظراء التيموريين من أجل توفير القدرات اللازمة على نحو منظم ومستدام''. (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦)

ومن أجل كفالة التنفيذ الفعال للقوانين الموضوعة لإقامة مؤسسات الأمن الوطنية، على سبيل المثال، من الملاحظ أنه لا يزال هناك متطلب هام للموارد المالية والبشرية. ولذلك، من الأساسي للمجتمع الدولي أن يسمح بوقت كاف للتيموريين للحصول على المهارات والخبرة الضرورية، لاسيما في الوظائف الجوهرية التي لا تزال تنقص فيها الخبرة المحلية. وقد وفرت ماليزيا بعض التدريب في تنمية

الموارد البشرية في عدد من المناطق. ونحن مستعدون لمواصلة التعاون مع حكومة تيمور – ليشتي.

وماليزيا، باعتبارها بلدا مجاورا، تعيد تأكيد التزامها بعملية بناء الدولة وبتنمية تيمور – ليشتي. وقد وفرنا المساعدة على أساس ثنائي وسنواصل استكشاف مجالات جديدة مع حكومة تيمور – ليشتي. ونواصل التأييد الكامل لأنشطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وأيضا جهود الحكومة والشعب في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن، أعطي الكلمة للسيد العنابي ليرد على التعليقات والأسئلة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): كان هناك سؤال محدد واحد من ممثل فرنسا. لذلك سأتوخى الإيجاز الشديد.

نحن جميعا، بطبيعة الحال، ندرك إدراكا تاما عواقب قرار محكمة الاستئناف الإندونيسية بإلغاء الأحكام الصادرة بإدانة مسؤولين رسميين من العسكريين ورجال الشرطة كانوا قد أدينوا بارتكاب جرائم جسيمة في تيمور – ليشتي في ١٩٩٩. إن موقف الأمين العام في هذا الشأن واضح. لقد أكد مرارا على ضرورة كفالة تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الجسيمة إلى العدالة وعلى ألا يفلت مرتكبوها من العقاب.

وقد طلب الأمين العام من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريرا شاملا عن التقدم المحرز حتى اليوم في عملية الجرائم الجسيمة، سواء في إندونيسيا أو في تيمور – ليشتي. ونتوقع أن يكتمل التقرير بنهاية أيلول/سبتمبر أو في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وسنكون عندئذ في وضع أفضل لننظر على أساس التقرير وبالتشاور مع مجلس الأمن، في الإجراءات التي يمكن اتخاذها لكفالة أن تتحرك عملية الجرائم الجسيمة إلى الأمام وألا يسود الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على توضيحه.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.